الجمعة 28 أيار 2021
العدد 4350 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 28 Mai 2021 nº 4350 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

أوقاف الكنيسة تهجّر منكوبي المرفأ

6

«المركزي» يعلن الوصول إلى «الاحتياطي»: أزمة الدواء تنفرج مؤقّتاً... قبل الكارثة [4]

عويدات يطلب تجميد أموال سلامة في أوروبا [2]

إسرائيل تُعدّل أولوياتها
لا لتحوّل غزة إلى لاعب إقليمي

[12 ـ 14]

يعكف العدو الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية على تقييم نتائج «معركة القدس» والبناء عليها، فيما تتعمّق الانقسامات داخل محور التطبيع. وآخر مظاهرها حرد الإمارات من تطبيش مصر لها في الملفّ الفلسطيني (أ ف ب)

قضية

10 آلاف دولار سعر الشقّة في لبنان؟

5

تقرير

نقابة عمّال الـ«ميدل إيست»... ضدّ العمّال!

6

كأس الاتحاد الآسيوي

سيناريو مجنون يؤهّل العهد آسيوياً

8

قضية اليوم

عويدات يطلب تجميد أموال سلامة في أوروبا

(هيثم الموسوي)

حسن عليق

في تطوّر لافت على التحقيق في قضية اختلاس أموال من مصرف لبنان، والتي يشتبه الادّعاء العام السويسري بأن حاكم المصرف رياض سلامة وشقيقه رجا أدّيا دور البطولة فيها، دخل الملفّ في منعطف مهم، يمكّن من الاستنتاج بأن التحقيق بات أقرب من أي وقت مضى من الإطباق على رأس السلطة النقدية. فقد علمت «الأخبار» أن المدعي العام التمييزي، القاضي غسان عويدات، بعث عبر وزارة العدل بطلبات إلى السلطات القضائية في كل من سويسرا وفرنسا وبريطانيا، يطلب فيها تجميد أموال رياض ورجا سلامة ومساعِدة الأول ماريان الحويك، إضافة إلى الحجز على جميع ممتلكاتهم، لمصلحة الدولة اللبنانية. وقد أرسل عويدات طلباته عبر وزارة العدل.

التحقيق المفتوح في سويسرا، منذ كانون الثاني الماضي، لا يزال مستمراً رغم البطء الذي يعتريه، نتيجة تغيّر عدد من القائمين في التحقيق من جهة، كما نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل النيابة العامة الاتحادية، والتي تتطلّب وقتاً طويلاً للتدقيق في كل خطوة قبل الإقدام عليها، كما للتثبت من الوثائق والمستندات. وتستمر النيابة العامة السويسرية بإرسال طلبات تعاون إلى النيابة العامة التمييزية، سائلة الحصول على معلومات أو وثائق. وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن السويسريين حصلوا من لبنان على كل ما طلبوه في الأشهر الماضية، وأن فريق النيابة العامة الاتحادية يعكف على دراسة ما تلقّاه من بيروت، «وهو ما يحتاج إلى وقت طويل نتيجة وجوب الالتزام باليات قانونية للتدقيق من جهة، وبسبب تشعّب الملف وتعقيده من جهة أخرى». ويجري الحديث عن عدد هائل من التحويلات التي أجراها الشقيقان سلامة ومساعِدة حاكم «البنك المركزي»، بهدف تبييض الأموال التي يشتبه الادعاء العام السويسري في اختلاسها من مصرف لبنان.

في المقابل، بدأت النيابة العامة الاتحادية السويسرية، منذ بداية الشهر الجاري، بتلبية طلبات النيابة العامة التمييزية اللبنانية، لكن بوتيرة أقل سرعة مما يقوم به الجانب اللبناني. ويعبّر مسؤولون سويسريون عن خشيتهم من عدم المضي في الملف في لبنان حتى النهاية. ويُدرك السويسريون أن الضغوط السياسية في لبنان تزداد بهدف إقفال التحقيق، بذريعة أن الاستمرار فيه سيؤدي إلى المزيد من الانهيار النقدي والمالي، نظراً إلى الدور الذي يؤديه حاكم مصرف لبنان، وقدرته الكبيرة على تعميق الأزمة التي تعاني منها البلاد. من جهة أخرى، يتحدّث «خبراء في الشأن المصرفي» عن أن سويسرا تريد بالدرجة الأولى الحفاظ على «سمعة مصارفها»، خاصة لجهة السعي إلى إزالة وصمة كونها الملجأ الأبرز لتبييض الأموال حول العالم.

طلبُ الحجز على أموال الشقيقين سلامة والحويّك وممتلكاتهم، مردّه إلى الاشتباه في أنها أموال مختلسة من مصرف لبنان، بقرار من رياض سلامة، جرى تبييضها عبر مصارف في سويسرا وبريطانيا وعدد من الدول الأوروبية. كذلك يُشتبه في أن الأموال المختلسة جرى استخدامها بعد عمليات تحويل معقّدة لشراء عقارات في عدد من الدول، وهو ما دفع بعويدات أيضاً إلى طلب الحجز على جميع ممتلكات الثلاثي.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية وسائل الإعلام في لبنان لا تزال تعتّم على التحقيق، رغم أهميته. لكنّ فريق سلامة الإعلامي جهد أمس لنفي معلومات نشرتها «الأخبار»، عن توقيف ماريان الحويك في مطار بيروت، علماً بأن عملية احتجازها لعدة ساعات بهدف الحصول منها على وثائق ومستندات وأجهزة اتصال، موثّقة بأوامر قضائية. وتُعد الحويك شخصاً «ذا أهمية» للتحقيق في سويسرا، كما للتحقيق في لبنان، مع اختلاف الإجراءات القضائية المتبعة في البلدين. فعلى سبيل المثال، يرفض المدعي العام الاتحادي السويسري اعتبار الهاتف الشخصي للحويك مصدراً للأدلة، فيما لا يمنع القانون اللبناني الاستناد إلى محتويات الهاتف في التحقيق.

المشهد السياسي

بري ينتظر تشكيلة الحريري... وعون لن يترك المهل مفتوحة

تحرّك الملف الحكومي مجدّداً من دون أن ترتفع حظوظ التشكيل. الانتظار لأيام مرتبط باحتمال تقديم الرئيس سعد الحريري تشكيلة حكومية جديدة، برعاية الرئيس نبيه بري هذه المرة. لكن في المقابل، وبالرغم من أن الرئيس ميشال عون يتعامل بإيجابية مع هذا المسعى، إلا أنه لن ينتظر طويلاً قبل اللجوء إلى أوراق يتردد أنه لا يزال يحتفظ بها

بعد خطاب الأمين العام لحزب الله في مناسبة عيد المقاومة والتحرير، جرى التواصل بين الرئيسين ميشال عون ونبيه بري لتحريك الملف الحكومي. وأشار بري إلى أنه سيسعى مع الرئيس المكلف سعد الحريري لتحريك ملف تشكيل الحكومة. وبالفعل، تواصل بري مع الحريري، طالباً منه تقديم تشكيلة حكومية جديدة من 24 وزيراً، على أن يتكفل بنفسه التنسيق مع عون والنائب جبران باسيل.

وكانت اللهجة التصعيدية التي طبعت كلمة الحريري في الجلسة النيابية التي عُقدت لمناقشة رسالة رئيس الجمهورية إلى المجلس النيابي، قد أزعجت بري الذي سبق أن أخذ على عاتقه جمع الرئيس المكلف مع النائب جبران باسيل، قبل أن يُفاجأ بمغادرة الحريري للجلسة سريعاً، ونكثه بوعده. وبالفعل، عبّر بري عن هذا الاستياء عندما التقى باسيل، وكذلك فعل حزب الله.

من جهتها، قالت مصادر القصر الجمهوري إنها تراكم على الإيجابيات وعلى انعطافة الرئيس بري والبطريرك بشارة الراعي، اللذين تبنّيا بالملموس أين يمكن التعطيل. وبناءً على ذلك، وفي انتظار عودة الحريري إلى بيروت، تشير المصادر إلى وجود بارقة أمل يفترض أن تظهر مع نهاية الأسبوع، لكن ذلك رهن برغبة الحريري بالتأليف وقدرته على ذلك.

وبحسب مصادر مطلعة، إذا لم يبد الحريري إيجابية، فإن الرئيس عون سيكمل ما كان بدأه من خطوات تهدف إلى حسم الملف، والتي كانت الرسالة إلى المجلس النيابي جزءًا منها، من دون أن تؤكد المصادر أو تنفي ما إذا كانت الاستقالة من المجلس هي واحدة من هذه الخطوات. فرئيس الجمهورية، بالرغم من أنه يتعامل بإيجابية مع مسعى بري، إلا أنه لن يترك المهل مفتوحة، وسيكون له تحرك في سياق الخطوات المتدرّجة التي بدأها.

> **الراعي: من لا يستطع التشكيل فعليه الاعتذار**

في المقابل، أشارت مصادر مقربة من الحريري إلى أن العقدة لا تزال متعلقة بالوزيرين المسيحيين، اللذين يصر عون على المشاركة في تسميتهما مع الحريري، فيما يعتبر الرئيس المكلف أن هذين الوزيرين هما من ضمن حصته في تقسيمة «الثلاث ثمانات».

وتأكيداً على الانعطافة التي بدأها البطريرك الراعي، محمّلاً مسؤولية تأخير تشكيل الحكومة للحريري، وتلميحه بضرورة اعتذاره إذا لم يتمكن من التأليف، كرّر أمس هذه الدعوة بصورة أوضح. وقال في حوار مع طلاب الجامعة اليسوعية: «هناك لا مسؤولية فيما الدولة تنهار والمؤسسات تتفتت ولا نقوم بتشكيل حكومة فهذا أمر غير مقبول وقدّرتُ جداً موقف السفير مصطفى أديب الذي اعتذر بعد شهر عندما عجز عن تشكيل الحكومة وهذا موقف مشرّف.

واعتبر الراعي أن العقبات التي تحول دون تشكيل الحكومة داخلية من أجل مصالح خاصة وفئوية ومذهبية. وكشف أن الفاتيكان على خط ساخن بالنسبة إلى أزمة لبنان وقضيته مشيراً إلى أن عدم زيارة البابا فرنسيس لبنان سببه عدم وجود حكومة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

انحراف مبادرة ماكرون:
هل تُدخِل باريس الجيش في مغامرات فاشلة؟

مع تغير وجهة المبادرة الفرنسية من تأليف الحكومة الى الضغط لإجراء الانتخابات، تحاول باريس الاستعانة بجملة بدائل، هي اقل من خطة عمل متكاملة. واستقبال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للعماد جوزف عون، يصبّ في إطار استثمار الجيش في حالتي الاستقرار والانهيار

هيام القصيفي

لا يفتح لقاء الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون مع قائد الجيش العماد جوزف عون باب التكهنات حول مستقبل قائد الجيش والطموحات الرئاسية. والقوى السياسية التي لا تتفق على الحد الأدنى من الحلول المرحلية لتأليف حكومة، من المبكر الكلام عن احتمالات موافقتها على تعديل دستوري لانتخاب الأخير. فمن الذي سيقبل التعديل الدستوري، المرشحون الثلاثة «الأقوياء» سمير جعجع وسليمان فرنجية وجبران باسيل؟ إلا إذا استنسخت تجربة انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان بعد الفراغ الرئاسي، من دون تعديل دستوري. ورغم محاولات مجموعة مقربة من قائد الجيش الاستثمار في الزيارة رئاسياً، فإن باريس لم تكن يوماً في تاريخها الحديث ناخباً في لبنان. الأمثلة كثيرة، وآخرها محاولة الرئيس فرنسوا هولاند الإحاطة بترشيح الرئيس سعد الحريري لفرنجية، قبل أن يتيقن فشل التسوية. ففي السياسة لا يقرّش اللقاء بحسب المعلومات إلا ضمن انحراف المبادرة الفرنسية نحو مستوى ثان، هو أقل من الخطة «ب»، وأكثر من برنامج عمل تحاول باريس العمل على أساسه.

> **ما يقلق ليس محصوراً في ان تضاعف فرنسا بمغامرتها الجديدة، النكسات**

لا يخرج التحرك الفرنسي عن الإطار الإقليمي والدولي العام. فما حصل منذ عهد الرئيس الاميركي دونالد ترامب حتى اليوم، حقق «هدفه»، بالمعنى الاميركي والغربي. انهيار الطبقة السياسية، وشبهات الفساد والعقوبات تنعكس تضييقاً بات أشبه بالحصار على الطبقة السياسية والمالية في لبنان، إضافة إلى انكشاف فضائحها علانية أمام الرأي العام الدولي، كلها كانت من نتائج الضغط الذي مارسته إدارة ترامب بطريقة غير مسبوقة. ومقاربة ترامب للبنان، وتحديداً عبر الضغط على حزب الله، لم تشبه بشيء حتى مقاربته لسوريا. لكن مجيء إدارة الرئيس جو بايدن قلبت الأوضاع. فالإدارة الجديدة لم تقر بعد أي رؤية أميركية للبنان، لأن الملف الوحيد الذي يعنيها ولا يزال هو ترسيم الحدود البحرية. وهذه اللامبالاة، ما عدا بضع رسائل ديبلوماسية هامشية، تجد مثيلاً لها في انكفاء الدور السعودي. ولولا أن باريس تحاول بشتى الطرق استدراج الرياض الى نقطة التقاء، لكان ملف بيروت غير موجود على طاولة صناعة القرار فيها.

في ظل انحسار هذين الدورين المؤثرين عادة، تصبح أي خطوة فرنسية محط اهتمام، خصوصاً بعد فشل مبادرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. من الصعب التعامل مع استقبال الرئيس الفرنسي لقائد الجيش، في ما يشبه السابقة، على أنه اهتمام - منزّه عن أي غاية - بالجيش وتقديم المساعدات له، اذ لم تُبد فرنسا هذا الحرص حين قدمت السعودية هبة الثلاثة مليارات دولار، فسارعت باريس الى استثمارها في الشركات الفرنسية، فضاع الملف في وساطات وتحايلات، قبل أن تطير الهبة، ولم يستفِد الجيش اللبناني الا باليسير منها. حينها كانت باريس تغلب مصالح شركاتها على مصالح الجيش اللبناني. لا بل إن صواريخ «ميلان» المعدودة التي وصلت الى الجيش حينها أثيرت حولها ضجة بعدما كانت تفيض عن الميليشيات أيام الحرب.

اليوم، بعد فشل تحرك ماكرون، تعمل باريس على مخطط ثان بدأ بالضغط لإجراء الانتخابات في موعدها، والدفع فرنسياً - ومن ثم أوروبياً - لتشجيع أو استحداث «قوى تغييرية» إلى خوض الانتخابات، واستكمل بالإعداد لزيارة قائد الجيش من ضمن السيناريو ذاته. ففرنسا تريد - ومِن خلفها جَوّ أوروربي عام - الضغط لتأمين الاستقرار حتى يحين موعد الانتخابات. وهذا الاستقرار في ظل غياب أي تدخل دولي أو إقليمي لإيجاد حلول ولو ظرفية، يؤمّنه الجيش الى أن يتبلور مسار الحكومة وهويتها الجديدة. كذلك فإن حرص باريس على صيانة الاستقرار وتأمين الاستحقاق النيابي، يستلزم ألا يتأثر وضع الجيش داخلياً في الاختلافات السياسية الحالية، إضافة الى عدم انحلاله تحت وطأة الضغوط المالية والمعيشية التي يعيشها عناصره. فهي سابقة أن «يستعطي» جيش المأكل والمشرب والأموال النقدية من الدول لمساعدته، حين تنهار رواتب عناصره ويعجز عن تأمين الحد الأدنى لهم، قبل الكلام عن شفافية المسلك الذي ستصرف فيه الأموال والى أي فئة من المؤسسة العسكرية ستذهب. وتسير باريس في خطين متوازيين في رؤيتها لدور الجيش: الأول، الوضع الداخلي حتى يحين موعد الانتخابات، إذا وقع انهيار شامل - بعد تعثّر الترتيبات الإقليمية - بطريقة لا يمكن لجمها. والأمر الثاني، الاستثمار فيه، إذا ما تبلورت طروحات سياسية على شكل حكومات يكون فيها للجيش حيثية ما. ما آل إليه التصور الفرنسي هو تحويل الجيش «أداة تنفيذية»، في مسار جديد تحاول فرنسا استخدامه لأول مرة بهذا الوضوح فيه، بعد أن وصلت الى طريق مسدود مع القوى السياسية، التي قد لا ترتاح الى هذه الطريقة المستحدثة في التعامل مع الجيش. ما يقلق ليس محصوراً في أن تضاعف فرنسا - بمغامرتها الجديدة - النكسات التي حصلت حتى الآن على طريق مبادرتها التي تنتقل من فشل إلى آخر، بل أن تُدخل الجيش معها في متاهات ومغامرات بدأت تباشيرها تلوح مبكراً منذ أشهر.

قضية

مصرف لبنان يعلن الوصول إلى «الاحتياطي الإلزامي»

أزمة الدواء: انفراجة مؤقّتة قبل الكارثة

ضرب المصرف المركزي، أمس، كلّ أمل بحلحلة أزمة الدواء، إذ زادها تعقيداً مع إصداره بياناً - بلا موعد - يعلن فيه أن دعم «قطاع» الدواء والمستلزمات الطبية لن يكون بعد اليوم من دون المساس بالتوظيفات الإلزامية. وهذا إقرار يحدث لأول مرة بأن «احتياطات» المصرف نفسه طارت مع الريح. على المقلب الآخر، استحصلت وزارة الصحة العامة أمس على موافقة من مصرف لبنان على دعم 1500 فاتورة أدوية مخزّنة في مستودعات المستوردين، والتي كانت قد وصلت إلى لبنان وسُجّلت قبل صدور تعميم المركزي المتعلق بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة، والبالغة قيمتها ما يقارب الـ180 مليون دولار أميركي. أما الأمل في تلك الانفراجة، فهو أن الفواتير العالقة في المستودعات تغطي معظم أصناف الأدوية وأصناف حليب الأطفال المفقودة في السوق، ويبدأ توزيعها صباح اليوم بإشراف الوزارة. ومن المفترض أنه بموجب الاتفاق بين الوزارة والمستوردين من جهة والمصرف من جهة أخرى، ستكون الوزارة «هي الجهة المسؤولة عن تحديد أولويات المشتريات الدوائية كمّاً ونوعاً وفق حاجة سوق الدواء»، على أن تتابع تالياً «تحديد المخزون المتوفر من كل الأصناف بما لا يسمح بسوء استخدام الدعم، حرصاً على استمراره وتماشياً مع البيان الصادر أمس عن مصرف لبنان والذي سلط الضوء على حتمية إعادة التوازن إلى سوق الدواء».

> بلغت قيمة فواتير الدواء المخزنة في المستودعات قبل صدور آلية الموافقة المسبقة 180 مليون دولار

أما طريق الوصول إلى الحالة الراهنة، فقد تطلب اجتماعات مع حاكمية المصرف، حيث طلب الأخير من وزارة الصحة إعداد لائحة بحاجات السوق من الأدوية، كما تحديد الأولويات. وقد عملت الوزارة على تشكيل لجان متخصصة لإعداد هذه الجداول وتحديد مكمن الشح الحاصل، والكشف على الفواتير المقدمة إلى مصرف لبنان قبل إقرار الآلية لمعرفة كمية الأدوية المخزنة وأنواعها للبناء عليه في تحديد الأولويات والحاجات. وبعد أيام من العمل، رفعت أمس الوزارة إلى حاكمية المصرف الجداول النهائية التي وضعت من ضمن أولوياتها الأدوية الحافظة للحياة، بما فيها أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة والحالات الحادة.

انتزعت وزارة الصحة الإقرار انتزاعاً، في محاولة لإعادة تصويب المسار، ومنعاً «لأي التباس»، خصوصاً في ما يخص الصلاحيات، التي أعاد التذكير بها حسن، أمس في مؤتمره الصحافي المشترك مع رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، والتي تتعلق بـ«دور وزارة الصحة في تحديد الأولويات الدوائية، على أساس أنها المرجعية الصحية والدوائية، ومن غير المقبول أن تسلم الوزارة اللوائح لتنفذ جهة في المصرف في الأولويات الواردة فيها». هذه السياسة «العجيبة» التي اتبعها المصرف والتي تعطي على سبيل المثال «موافقة لدواء قبل أن يصل إلى لبنان، فيما تطلب موافقة مسبقة لأدوية مهمة ومطلوبة وموجودة في المستودعات».

إلى ذلك، أعلنت رئيسة مصلحة الصيدلة في الوزارة، كوليت رعيدي، عن المباشرة بخطة جديدة لاستيراد الدواء، ابتداءً من مطلع حزيران المقبل، والتي يأتي في مقدمها استعادة وزارة الصحة لصلاحياتها «لناحية منع أي أحد من طلب أي شيء والاستيراد من دون الرجوع إليها»، على ما يقول حسن. أضف إلى ذلك أن هذه الخطة مبنية، بحسب رعيدي، على جملة من الأولويات منها «أهمية الدواء والعيار والكميات، بحيث يصار إلى مقارنة الكمية المطلوب استيرادها مع مصروف السنوات الثلاث السابقة للتأكد من حجم المخزون والسماح باستيراد الدواء».

أموال المودعين، والتي تأتي ضمن ما اصطلح على تسميته بأموال «الاحتياطي الإلزامي». وكان نصّه أشبه باعتراف ينهي سنوات من المكابرة امتهنها ولا يزال حتى هذه اللحظة.

هكذا، بلا مقدمات، ومن خارج «الأجواء الإيجابية» التي سادت في الأيام الأخيرة، أصدر مصرف لبنان بياناً أعلن من خلاله أن الكلفة الإجمالية المطلوب منه تأمينها للمصارف لدعم استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضع والمواد الأولية للصناعة الدوائية «لا يمكن توفيرها من دون المساس بالتوظيفات الإلزامية للمصارف»! وهذا يعني أن سلامة يريد وضع استمرار الدعم في المرحلة المقبلة في مقابل حقوق المودعين، علماً بأنه يغطي قرار المصارف الامتناع عن دفع الودائع لأصحابها، بعدما بدّد مع «البنوك»، الجزء الأكبر من تلك الودائع.

في الشكل وفي المضمون، ألقى الحاكم الكرة من يده ورماها في ملعب «السلطات المعنية لإيجاد الحل المناسب لهذه المعضلة الإنسانية والمالية المتفاقمة». وقد بنى «عجزه» هذا على سلسلة أرقام دفعها المركزي منذ الأول من كانون الثاني من العام الجاري وحتى العشرين من الشهر الحالي. وفي هذا السياق، لفت إلى أن المبالغ التي تمّ تحويلها إلى المصارف خلال تلك الفترة لاستيراد الدواء والمستلزمات الطبية والمواد الأولية للصناعة الوطنية بلغت «485 مليون دولار أميركي، و535 مليوناً قيمة الملفات المرسلة إلى مصرف لبنان»، يضاف إليها منذ بدء العمل بالية الموافقة المسبقة «290 مليون دولار أميركي قيمة 719 طلباً»، بحيث أصبح إجمالي الفواتير يساوي أكثر من 1,2 مليار دولار. وهو رقم لا يأتي كـ«نسخة طبق الأصل» عما أحصته وزارة الصحة العامة من أرقام. فما الذي يريد قوله مصرف لبنان من خلال تلك الفاتورة التي وازت في خمسة أشهر ما كان يصرفه لبنان على فاتورته الدوائية خلال عام كامل ما قبل الأزمة؟ وماذا يعني ذلك؟ إنها «فرطت»، يقول رئيس لجنة الصحة النيابية، الدكتور عاصم عراجي، مشيراً إلى أن «الوضع اليوم ماسأوي بات معه الأمن الصحي على كفّ عفريت». أما وزارة الصحة، وبصرف النظر عن نوايا المركزي، فما تحفظه اليوم هو نص الاتفاق مع الأخير «على آلية الاستيراد، حيث ستعمل الوزارة على تزويد المركزي بالملفات التي تحتاج إلى استثناءات لدعمها بحسب حاجة السوق والأولويات». ما دون ذلك، «لا يستطيع مصرف لبنان أن يضعنا أمام الخيار الصعب، انطلاقاً من إنو ما فيك تقطع الدوا»!

مع ذلك، وعلى المقلب الآخر، جاءت «الانفراجة» من وزارة الصحة العامة، أمس، مع تحصيل موافقة من مصرف لبنان على دعم 1500 فاتورة أدوية مخزنة في مستودعات المستوردين، والتي كانت قد وصلت إلى لبنان وسُجّلت قبل صدور تعميم المركزي المتعلق بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة، والبالغة قيمتها ما يقارب الـ180 مليون دولار أميركي. أما

> بلغت قيمة فواتير الدواء المخزنة في المستودعات قبل صدور آلية الموافقة المسبقة 180 مليون دولار

الأمل في تلك الانفراجة، فهو أن الفواتير العالقة في المستودعات تغطي معظم أصناف الأدوية وأصناف حليب الأطفال المفقودة في السوق، ويبدأ توزيعها صباح اليوم بإشراف الوزارة. ومن المفترض أنه بموجب الاتفاق بين الوزارة والمستوردين من جهة

رأجانا حمية

يوماً بعد آخر، يثبت حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أنه مجرّد «شتبنجي» قامر بحياة المواطنين حتى آخر «نقطة» دعم، ونفض - في آخر المطاف - يده من صحتهم. فعلها سلامة أمس، عندما خرج ببيان مقتضب، معلناً - بلا مواربة - انتهاء مرحلة الدعم والبدء بمرحلةٍ أخرى عمادها ما تبقّى من

تقرير

المودعون من تحت «دلفة» المصارف الى تحت «مزراب» المطوّرين العقاريّين

10 آلاف دولار سعر الشقّة في لبنان؟

هرب المودعون من تحت «دلفة» المصارف الى تحت «مزراب» المطوّرين العقاريين. كثر اعتقدوا أن شراء العقارات يعوّض أموالهم المحجوزة. فاشتروا شققاً بأضعاف قيمتها الفعلية. فيما «القاعدة العقارية» الطبيعية تفيد بأن سعر شقة بمساحة 140 متراً يجب الا يزيد على 20 الف دولار

رضا حوايا

تصلح النظريات التي أطلقت، على مدار سنوات، حول «أعجوبة القطاع العقاري اللبناني» لشرح كيفية خداع شعب بأكمله وسرقة أمواله طوعاً، عبر إيهامه بأن العقار ضمانة عصيّة على الأزمات، وبأن سعره «دائماً طلوع». آخر هذه النظريات برز مع تفاقم الأزمة الاقتصاديّة وما رافقها من حجز للودائع وانهيار في سعر صرف الليرة، وتمثّل بالحديث عن أن «الخبار الأمثل» للمودعين، لإنقاذ أموالهم، هو في سحبها عبر شيكات مصرفية واستخدامها لشراء عقارات. طروحات ساهمت - إضافة إلى الهلع الذي تملّك المودعين - في إنعاش القطاع العقاري، وفي دفع «الضحايا» إلى التقليل من أهمية القيمة الفعليّة للعقار، وبالتالي عدم تقدير حجم الخسارة التي تعرضوا - ولا يزالون - لها.

كثر اعتبروا أن تملّك عقار، مهما كان ثمنه منفوخاً، يبقى أهون الشرين، وأفضل من وديعة غير ملموسة، ولا وجود لها إلا في السجلات الدفترية للمصارف. وهذا ما تثبته أرقام المديرية العامة للشؤون العقاريّة التي كشفت أن عدد عمليات بيع العقارات وشرائها بلغ العام الماضي نحو 82 ألفاً، تقدر قيمتها بحوالى 14,4 مليار دولار، أي بارتفاع بنسبة 110% من حيث القيمة مقارنةً بعام 2019 (جزء قليل من عمليات التسجيل، وفقاً للمديرية، قد يكون عائداً إلى عقود بيع تمّت في سنوات سابقة وسُجّلت في عام 2020، للاستفادة من انخفاض قيمة الليرة اللبنانية وخفض الرسوم).

بالتوازي، سُوّق لفكرة «المنفعة» على كل من المودعين والمطورين العقاريين والمصارف. إلا أن ما حصل، فعلياً، هو أن المطورين استفادوا من الهجمة لسداد القروض المتوجبة عليهم للمصارف، وأن هذه الأخيرة وفّرت على نفسها عبء سداد ودائع بمليارات الدولارات (تراجعت قيمة الودائع بأكثر من 35 مليار دولار). فيما وحدهم المودعون تحملوا خسارة هائلة، عبر شرائهم عقارات بقيمة تفوق قيمتها الفعليّة بكثير.

أسّاد استراتيجيات الاستثمار في الأسواق العقارية في الجامعة اللبنانية الأميركية جهاد الحكيّم يعطي مثالاً لشرح حجم هذه الخسارة. «لنفترض أن أحدهم باع شيكاً مصرفياً قيمته 300 ألف دولار وتقاضى 70% من قيمته نقداً كما كان معمولاً به في شباط 2020، فإنه كان سيجني 210 آلاف دولار. أما في حال اشترى بالشيك عقاراً بالقيمة نفسها وباع هذا العقار اليوم بقيمة 500 ألف دولار مقابل شيك مصرفي بدل 300 ألف دولار سابقاً، فإنه لن يجني من الشيك أكثر من 125 ألف دولار وفق القيمة الفعليّة الجديدة للشيكات (كل شيك يساوي 25% فقط من قيمته)».

> المودعون تحمّلوا خسارة هائلة عبر شرائهم عقارات بقيمة تفوق قيمتها الفعليّة

على أي أساس يمكن للشاري أن يقدّر ما إذا كان السعر عادلاً أم لا؟ يلفت الحكيّم إلى أنّ مصادر الطلب على العقارات في لبنان، «تتوزع تاريخياً بين طلب داخلي، وطلب الاغتراب، وطلب خليجي. الأخير توقف منذ سنوات، وقد عرض كثير من الخليجيين عقاراتهم للبيع. أما طلب المغتربين فشبه جامد (باستثناء من اشتروا عقارات عبر شيكات مصرفيّة). يبقى الطلب الداخلي الذي يخضع لعوامل عدة تساهم جميعها في شلله. فمع غياب القروض السكنيّة وتبخر الودائع، أصبح ما تبقى من المدخول أو الراتب هو المعيار الأساسي الذي يحدد سعر الشقق». ويوضح أنّ «قاعدة الإقراض المتبعة عادةً في معظم دول العالم والتي تؤثر على الطلب على العقارات، تقوم على منح المقترض مبلغاً يفوق راتبه السنوي بمرتين إلى مرتين ونصف مرة. إذا أخذنا السيناريو الأكثر تفاؤلاً واعتبرنا أن معدل الرواتب في لبنان يقدر بحوالى 3,5 ملايين ليرة شهرياً (وهو رقم مبالغ فيه)، وقلّلنا من شأن معدلات البطالة المستشرية والموظفين الذين باتوا يتقاضون نصف راتب وتقلّصت قدرتهم الشرائية بحكم التضخم وتدهور سعر صرف الليرة، يكون الراتب الوسطي السنوي للبناني 42 مليون ليرة. إذا ضربنا المبلغ بمرتين ونصف مرة تصل إلى 105 ملايين ليرة، وهو رقم يساوي، حسب الفرضية المتبعة، ثلاثة أرباع سعر الشقة الذي يمكن للمقترض تحمله استناداً إلى راتبه. وإذا أضفنا ربع قيمة الشقة التي يفترض أن تشكل الدفعة الأولى، أي حوالى 26 مليون ليرة، فإن سعر الشقة الذي يمكن للبناني تحمله هو 131 مليون ليرة، أي حوالى 10 آلاف دولار وفق سعر الصرف الحالي. واللافت أن هذه الأسعار مشابهة لأسعار الشقق التي تبلغ مساحتها حوالى 70 متراً مربعاً في المناطق الحيوية من كاراكاس، عاصمة فنزويلا، التي يشبّه كثيرون لبنان بها رغم وجود فوارق عدة بين وضع كلا البلدين حتى اللحظة».

ولكن، الا يكلّف بناء شقة أكثر من 10 الاف دولار؟

يؤكد الحكيّم أن «أسعار السلع والمنتجات لا تحدد وفق سعر الكلفة. وبالتالي يوجد حل من اثنين: إما أن ترتفع الرواتب والأجور بشكل كبير وتتقلص البطالة أو تنهار أسعار الشقق، والأقرب إلى الواقع في ضوء المعطيات الحالية هو أن أسعار الشقق ستتجه إلى هذه المستويات. وبالتالي، فإن شقة تبلغ مساحتها حوالى 140 متراً مربعاً سيصل سعرها إلى ما دون الـ 20 ألف دولار».

وماذا عن تسعير الإيجارات؟

يلفت الحكيّم إلى وجود «قاعدة متّبعة في الخارج «منع تأجير شخص إلا في حال كانت كلفة الإيجار لا تزيد على ثلث راتبه. وبالتالي فإن الراتب السنوي يساوي 40 مرة تقريباً كلفة الإيجار الشهري. في حالة الفرضية التي اعتمدناها، إذا ضربنا الراتب (3,5 ملايين ليرة شهرياً) بعدد أشهر السنة (42 مليون ليرة) وقسمنا المبلغ على 40، فإن الإيجار الشهري يجب أن يساوي حوالى مليون و50 ألف ليرة. هنا، يتبيّن أن أسعار الإيجارات المعتمدة في بيروت تحديداً قريبة إلى حد بعيد من الرقم الذي توصلنا إليه، على عكس أسعار الشقق المعروضة للبيع والتي تفوق أسعارها قيمتها الفعليّة بأشواط».

رغم ذلك، «الأزمة لا تزال في بدايتها، والقطاع العقاري سيشهد مزيداً من الجمود والانهيار، وخصوصاً أنه لم يعد بإمكان كثيرين تأمين احتياجاتهم الأساسية، وما من أحد حالياً يفكر في شراء عقار في لبنان. فالمغتربون حاقدون بعدما وُضعت اليد على مدخراتهم، وكثيرون من المقيمين يسعون إلى الهجرة ومعظم الشباب يؤجلون مشاريع الزواج. والمقلق هو أن نذهب قريباً إلى معادلة العقار مقابل الطعام، أي أن يلجأ الناس إلى بيع منازلهم وعقاراتهم لسداد كلفة طعامهم وطبابتهم وتعليم أولادهم، وهو أمر بدأنا نلمسه».

قد تذهب إلى معادلة العقار مقابل الطعام، اي بيع المنازل والعقارات لسداد كلفة الطعام والطبابة والتعليم (أرشيف)

قضية

بلدية بيروت تستوفي «الرسوم التأجيرية» بدولار السوق؟

يواجه اهالي بيروت مشكلة جديدة تتعلق باسعار تخمين الرسوم البلدية. إذ إن بعض اعضاء لجان تخمين القيم التأجيرية يضغطون لتخمين المتر البيعي حسب السعر الرائج للدولار، اي سعر السوق السوداء. خلق ذلك بلبلة بين رؤساء لجان التخمين المعترضين على ذلك وبين اعضاء اللجنة. تحديداً المهندسين الذين يدفعون في هذا الاتجاه

ميسم رزق

«نُبشّركم يا أهالي بيروت بأن هناك اتجاهاً جدّياً لتخمين الرسوم البلدية على أساس سعر صرف السوق السوداء، أي ما يقارب الـ 13 ألف ليرة لبنانية (للدولار)، ما يعني أن أهالي بيروت سيدفعون رسوماً تتجاوز عشرة أضعاف الرسوم السابقة». هذه الرسالة عُمّمت أمس على «غروبات» التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى بلبلة بشأن ما إذا كان هذا القرار رسمياً أم مجرّد شائعة. المعلومة الواردة ليست خبراً مكذوباً ينتشر بين الناس، لكنه أيضاً لم يُصبح مؤكداً. ثمة مشكلة حقيقية تواجهها بلدية بيروت، إذ إن بعض الموظفين المعنيين بملف التخمينات يدفعون في اتجاه تخمين الرسوم على أساس سعر صرف الدولار في السوق. هذا ما يقوله بعض رؤساء لجان تخمين القيم التأجيرية المعترضين على هذا الإجراء، والذين يؤكدون التزامهم بسعر الصرف الرسمي أي 1500 ليرة للدولار، مشيرين إلى أن البلدية بدأت من قرار صادر عن ديوان المحاسبة ردأ على كتاب من إحدى بلديات المتن أفتى بـ«تخمين المتر البيعي على حسب السعر الرائج». والسعر الرائج الذي لم يحدده الديوان، فتح باب التأويل مع وجود ثلاثة أسعار: الرسمي المقدر بـ1507 للدولار، والبنوك اللبنانية بسعر 3900 للدولار، وسعر السوق السوداء، ما أدى إلى اختلاق مشكلة تمثلت في أن بعض الموظفين في بلدية بيروت بدأوا بالضغط على لجان التخمين للالتزام بالقرار، وفقَ ما تقول مصادر بلدية. وتضيف المصادر أن أكثر من يضغط هم المهندسون الذين يعطلون عمل اللجان من خلال عدم تأمين نصاب جلسات اعضائها، حيث يرأس كل لجنة عضو في البلدية، إلى جانبه مهندس موظف يمثل الدائرة الفنية في البلدية أو التنظيم المدني، وموظف تنتدبه وزارة المالية واحد موظفي البلدية كمقرّر، والمشكلة في أن «لا قيمة لأي محضر من محاضر اللجنة إن لم يوقعها الأعضاء جميعهم»، وذلك وفقاً للمادة 8 من القانون الرقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته)».

وبينما يبرّر أحد المهندسين أن «الامتناع عن توقيع المحاضر التي تنص على التخمين وفق سعر الصرف الرسمي هو الخوف من اتهامهم بعد ذلك بهدر المال العام»، يقول أحد رؤساء اللجان إن «ما يدفع المهندسين إلى هذا الضغط هو خوفهم من عدم تقاضي رواتبهم أو تعويضاتهم في ما بعد»، خاصة في ظل «الأزمة المالية التي تعانيها البلدية من جراء تراجع إيراداتها التي تعدّ رخص البناء واستيفاء الرسوم جزءاً أساسياً منها». ويعتبر رئيس اللجنة (من المعترضين) أن «السير في مثل هذا القرار هو انتقام من الناس، فلا أحد يستطيع اليوم أن يدفع مثل هذه الأرقام الخيالية. فاهالي بيروت اليوم يعانون من صعوبة دفع الرسوم حتى على سعر الصرف الرسمي، ومن يتوجب عليه دفع مبلغ 10 ملايين ليرة مثلاً، سيصبح ملزماً بمبلغ يفوق المئة مليون ليرة، فهل بإمكان أحد في البلدية اليوم مطالبة المواطن في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة بأن يدفع مثل هذا المبلغ؟» ويضيف أن «هناك مطالبات بالتجمع والتظاهر ضد اللجان، لأنهم يظنون بأن رؤساء اللجان هم من يريدون تبديل السعر، علماً أن بعضهم غير مهتم فيما عدد من رؤساء اللجان يرفضون ذلك»، أولاً لأن «هذا الأمر لن يؤدي إلى زيادة الإيرادات»، وثانياً لأن «القانون يمنع استيفاء الرسوم إلا وفق سعر الصرف الرسمي، وهو الحال في معظم مؤسسات الدولة». ومع أن قانون الرسوم والعلاوات ينص على أن اللجنة هي شخصية مستقلة ولا أحد يتدخل بعملها، فيما يحق لصاحب العلاقة تقديم شكوى لدى لجنة اعتراضات يرأسها مدعي عام التمييز، علمت «الأخبار» أن هناك اتصالات مع محافظ بيروت القاضي مروان عبود ومع مجلس البلدية في ظل معلومات عن إمكانية عقد جلسة قريبة لمناقشة الأمر.

في الموازاة يؤكد أحد المستشارين القانونيين في البلدية أن «أي تخمين يحصل وفق سعر صرف غير سعر الصرف الرسمي هو مخالف للقانون، وأن قرار الديوان ليس ملزماً في مثل هذه الحالات، بل هو حصر في أمور تتعلق بتلزيمات أو مناقصات على اعتبار أنه رقابة مسبقة على الإنفاق العام»، مضيفاً أن التخمين على سعر صرف جديد لا يمكن أن يحصل إلا بتعديل القانون الذي سيشمل كل مؤسسات الدولة.

بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.
دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية

يتشرف مجلس إدارة بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. بدعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية الذي سيُعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين الواقع في ٢٠٢١/٠٦/٢١ (الواحد والعشرين من شهر حزيران عام ٢٠٢١)، في مركز الإدارة العامة لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. في بيروت، فردان، شارع الرئيس رشيد كرامي، بناية بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (ط ٧ – بلوك أ)، للتداول في جدول الأعمال التالي:

١. الإستماع إلى تقريري مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة العامين والمصادقة على حسابات الشركة، وبالأخص الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، الموقوفة في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
٢. الإستماع إلى تقريري مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة الخاصين المنصوص عليهما في المادة ١٥٨ من قانون التجارة في المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف للسنة المُنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة على العمليات المذكورة فيهما.
٣. تخصيص نتائج السنة المالية ٢٠٢٠ وفقاً لمقترحات مجلس الإدارة.
٤. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم لسنة ٢٠٢٠.
٥. إنتخاب مجلس إدارة جديد.
٦. تحديد تعويضات (بدلات حضور) رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢١.
٧. تحديد رواتب وتعويضات كل من رئيس مجلس الإدارة – المدير العام والمدير العام المساعد لسنة ٢٠٢١.
٨. إعطاء ترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادة ١٥٨ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف.
٩. إعطاء ترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للإشتراك في إدارة شركات مشابهة عملاً بأحكام المادة ١٥٩ من قانون التجارة.
١٠. إعطاء ترخيص للشركة لإجراء إتفاقات عملاً بأحكام المادة ١٥٨ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف.
١١. تعيين مفوضي مراقبة لمدة ثلاث سنوات وتحديد مخصصاتهم.
١٢. أمور مختلفة.

يُمكن للمساهمين الإطلاع على التقارير والمستندات المنصوص عنها في المادة ١٩٧ من قانون التجارة وذلك قبل موعد الجلسة بخمسة عشر يوماً في مركز البنك في بيروت، كورنيش المزرعة، بولفار صائب سلام، بناية بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.، خلال أوقات دوام العمل.

مجلس الإدارة
بنك بلوم للتنمية ش.م.ل

قضية

قبل زلزال المرفأ، في الرابع من آب الماضي، كان مسؤولو بعض الأوقاف الدينية، في منطقة المدوّر وجوارها، قد بدأوا «على السكت» إرسال إنذارات إلى مُستأجرين لدى الأوقاف تخيّرهم بين رفع بدلات الإيجار أو الإخلاء. بعد الكارثة، كان الرهان ان تعيد الأوقاف النظر في هذه الطلبات وتنكبّ على إغاثة المنكوبين وتامين السكن الميُسر لهم. بدلاً من ذلك، استمرت «سياسة التهجير» وتوالت إنذارات الإخلاء

سكان المدوّر أوّل الضحايا
أوقاف الكنيسة تهجّر منكوبي المرفأ

(أرشيف)

هديل فرفور

لم يكن الحق في السكن المُيسّر، يوماً، أولوية لدى صنّاع القرار في لبنان. هذا ما يُجمع عليه عدد كبير من الباحثين المدينيين ممن لم ينفكوا، طوال سنوات، عن المطالبة بخطط سكنية تحفظ الجانب الإنساني للعقارات وتنزع عنها الطابع السلعي الذي أرساه النموذج الاقتصادي الريعي.

مع توالي الأزمات، تفاقمت الحاجة إلى السكن بالتزامن مع ارتفاع المخاطر التي تتهدّد هذا الحق الأساسي للعيش الكريم. وإذا كانت التهديدات بالإخلاء التي سُجلت منذ تفاقم الأزمة متوقّعةً، بفعل تساوي وقع الانهيار على المالك والمُستأجر، فإن ما يبدو مستغرباً هو إقدام بعض السلطات الدينية المولجة إدارة الأوقاف على «تهجير» المُستأجرين، إما بهدف زيادة الإيجار أو لتغيير وجهة استعمال المأجور. وفي الحالتين، الغاية واحدة: زيادة أرباح جهات يُفترض أنها معنيّة بـ«عمل الخير».

أكثر من حالة سجّلها «مرصد السكن» في منطقة المدوّر العقارية في بيروت، طُلب فيها من مستأجرين لدى الأوقاف زيادة قيمة الإيجار أو الإخلاء. وقد تواصل عدد من المستأجرين مع معنيين في الأوقاف شاكين تعرّضهم للابتزاز.

تشير تقديرات «المرصد» إلى أن الأوقاف تملك 29 عقاراً على الأقل، سكنية وتجارية، في منطقة المدور. الباحثة المدينية في «استديو أشغال»، تالا علاء الدين، التي كشفت ميدانياً على البيوت والعقارات في المنطقة، أوضحت لـ«الأخبار» أن المسح أظهر أن نسبة كبيرة من المُقيمين من المُستأجرين القدامى، «والمُشكلة الأساسية التي يعاني منها هؤلاء هي رفع الإيجارات». ورجّحت أن يكون عدد التهديدات بالإخلاء أعلى من تلك التي رُصدت، لافتة الى أن «كثيرين يخشون الإبلاغ علناً عن ذلك خشية اتهامهم بالتطاول على الكنيسة وكسر المحرّمات».

علاء الدين لفتت إلى أن عمليات الطرد بدأت عام 2014، بالتزامن مع صدور قانون الإيجارات الجديد، وبدأت الدعاوى القضائية بين الأوقاف والمُستأجرين بالظهور عام 2017، مشيرة إلى أن عمليات إخلاء كثيرة سبقت انفجار الرابع من آب. وفيما كان الرهان أن تُشكّل الكارثة فرصة لإعادة الأوقاف النظر في طلبات الإخلاء والعمل على مساعدة المنكوبين وتأمين السكن المُيسّر لهم، قرّر المعنيون استكمال الـ«بيزنس» والمضيّ في نهج تهجير المُستأجرين.

بعد انفجار المرفأ، تواصلت مع «المرصد» حالتان مهدّدتان بالإخلاء من قبل أحد الأديرة

> **6,7% من مساحة محافظة بيروت تعود ملكيتها إلى الأوقاف الدينية التابعة لطوائف مختلفة**

في المدوّر، «وفي إحدى الحالتين تحوّل التهديد بالإخلاء من تهديد شفهي إلى محاولة إخلاء قسري»، تقول علاء الدين، مُشيرةً إلى أن «الوقف لم يؤدّ واجباته بالتصليح للمُستأجرين المتضررين من الانفجار. فبقي، مثلاً، الكثير من المصاعد معطّلة بعد ثلاثة أشهر من الانفجار. ولولا تدخّل بعض الجمعيات لبقي المئات مقيمين في بيوت شبه منهارة، فيما لا يزال العشرات حتى اليوم يعانون من تداعيات الانفجار، وقسم كبير منهم من المسنّين».

يطرح ذلك تساؤلات حول الدور الاجتماعي للوقف والمسّ بجوهر هذا المفهوم. المحامي الخبير في قانون الأوقاف جورج أصاف أوضح، في حديث سابق مع «الأخبار»، أن الوقف ينقسم إلى نوعين؛ خيري وذري. الأول هو ما يوقف على الكنائس والمساجد ودور العبادة ويتخذ صفة «العمومية» ويصبّ في خانة «النفع العام»، فيما الوقف الذري هو وقف العائلات وبعض الأفراد لمتلكاتهم خدمةً للفقراء من ذريّة العائلة، على أن يكون شرط «البرّ» (الصدقة والخدمة الاجتماعية) موجوداً «وإلا لما استقام الوقف».

«الأخبار» تواصلت مع المسؤول الإعلامي في بكركي وليد غياض للوقوف على موقف البطريركية من ملف إخلاء المُستأجرين في منطقة المدور، فأحالها إلى مطرانية بيروت. الأخيرة نفت أن تكون لديها أوقاف في منطقة المدور تحديداً، وأكدت مصادرها أنها تقوم حالياً بمساعدة المُستأجرين لديها. الإجابة نفسها تكررت على لسان كل من المعنيين في مطرانية بيروت للروم الملكيين الكاثوليك ومطرانية بيروت للروم الأرثوذكس لجهة نفي ملكيتهما لأي عقارات في المنطقة.

وبالبحث عن مالكي العقارات التي أنذر مستأجروها بالإخلاء، تبيّن أن عقارات تواصلت منها تعود ملكيتها إلى دير مار الياس الراس التابع للرهبانية المارونية، ما يعيد الكرة إلى ملعب بكركي. علماً أن للبطريركية سوابق في إخلاء مُستأجرين (https://al-akhbar.com/Community/289478). فقبل عام، أنذرت البطريركيّة المارونية عدداً من المستأجرين بإخلاء بيوت تملكها في بكركي وغادير تحت طائلة دفع غرامات تصل إلى مئة ألف دولار، «بالدولار وبحسب سعر صرف المعمول به وقت الدفع»، وذلك بهدف إقامة مشروع خاص بالبطريركية لزراعة الأفوكادو، «وهو أمر لا يمكن فصله عما يجري حالياً»، بحسب معدّي تقرير «أراضي الوقف والسكن المُيسّر» العاملين في «مرصد السكن»، رابطين ما يجري بـ«مسار التهجير المستمر من قبل الأوقاف الدينية» التابعة لمختلف الطوائف.

ووفق أرقام المديرية العامة للشؤون العقارية عام 2016، فإنّ 6,7% من مساحة محافظة بيروت، أو ما يوازي نحو مليون و300 ألف متر مربع، تعود ملكيتها الى الأوقاف الدينية التابعة لطوائف مختلفة. وجزء من هذه «الثروة العقارية» يُستخدم لأغراض اجتماعية ودينية، فيما يُستثمر الجزء الآخر عن طريق السكن والتجارة وغيرهما.

(أرشيف)

تقرير

اتحاد لجان الأهل:
لا زيادة للأقساط بلا «فواتير»

فاتن الحاج

استبق اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة أي «فتح» للموازنات المدرسية في العام الدراسي المقبل بالمطالبة بقطع الحساب وإطلاع الأهالي ولجانهم على القيود والوثائق المحاسبية في أي صرف إضافي يمكن أن يحصل، إنْ على مستوى زيادة رواتب الأساتذة أو على صعيد النفقات التشغيلية وأعمال الصيانة. كما أن اللجوء إلى التعليم المدمج (أونلاين وحضوري) والذي بدأ يلوّح به بعض أصحاب المدارس بهدف توفير المصاريف مرفوض من الاتحاد، إذا كانت الجائحة انحسرت، ولا سيما بعد الفشل النسبي لتجربة التعليم عن بُعد.

ومع تواتر تسريبات بأن المدارس تستعد لفرض زيادة على الأقساط تُراوح بين 25 و35 في المئة، يشترط الاتحاد أن تكون أي زيادة مبررة بـ«الفواتير»، ولا سيما أن بعض إدارات المدارس راكمت الأرباح على مدى أكثر من 10 سنوات، وتقاضى البعض من الأهالي منذ عام 2012 ما سُمي «سلفة على سلسلة الرتب والرواتب»، فيما حصل البعض الآخر في الفترات السابقة على منح ومساعدات خارجية، ومنها المدارس الفرنكوفونية التي نالت، أخيراً، دعماً من فرنسا، من دون إضافة المبالغ التي حصلت عليها إلى بند الإيرادات في الموازنات.

كذلك فإن النفقات في المدارس لا تخضع حالياً لأي شكل من أشكال الرقابة ما يستوجب تفعيل آليات رقابية حقيقية، كما تقول مصادر الاتحاد، علماً بأن الدراسات التي أجرتها شركة التدقيق المالي المكلفة من وزارة التربية لموازنات العام الدراسي 2019 - 2020 أظهرت أن غالبية الموازنات وبالتالي الأقساط مبالغ بها وتستوجب الخفض، وقد فاقت نسبة المبالغة في بعض الأحيان 50 في المئة، ما شكّل، بحسب الاتحاد، تعدياً واضحاً على حقوق الأهل.

وفي ظل الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والخلل في القدرة الشرائية للأهل، أضحت الشفافية المالية، بحسب الاتحاد، حاجة وضرورة وجودية أكثر من كونها موجباً قانونياً، مع العلم أن كل القوانين التي ترعى العلاقة داخل المدارس الخاصة فرضت هذه الشفافية وإجراء المحاسبة في نهاية السنة، فإذا ما فاضت أموال عن الموازنة وجبت إعادتها إلى التلامذة.

من هذا المنطلق، رأى الاتحاد، في بيان، أنه لم يعد جائزاً أبداً التذرّع بأي ذريعة لإخفاء الحسابات، وأن إشهار الحسابات القطعية بات لزاماً على المدارس تحضيرها بواسطة مدقق حسابات عن العام الدراسي 2020 - 2021 لإرفاقها بموازنة عام 2021 - 2022، قبل إقرار أي موازنة، أو أي قسط، أو زيادة على القسط. كذلك طالب الاتحاد بتسليم مصلحة التعليم الخاص في الوزارة قطع الحساب

> **دعوة إلى أن يكون قطع الحساب مستنداً إلزامياً لقبول الموازنة**

المدقق عن السنوات العشر السابقة لوزارة التربية بهدف إثبات عدم وجود إثراء غير مشروع على حساب الأهالي عن الفترة التي تشملها مدة مرور الزمن القانونية، وذلك تحت طائلة إخضاعها للتدقيق المالي واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وفي ما يخص مسؤولية وزارة التربية، أكد الاتحاد أهمية أن يحضر مرسوم تشكيل المجالس التحكيمية، في كل المناطق اللبنانية فوراً وتوقيعه من وزير التربية ومن ثم إحالته على وزيرة العدل ورفعه لتوقيعه من الرؤساء والوزراء المعنيين. تجدر الإشارة إلى أن أصحاب المدارس ضغطوا في الآونة الأخيرة باتجاه تشكيل المجالس بغية تحصيل الأقساط المتأخرة. ووفق الاتحاد، على الوزارة أن تُلزم المدارس بتسليمها نسخة موازناتها وحسابها القطعي عن العام الحالي لدى إيداعها موازنات العام المقبل، وجعل هذا المستند إلزامياً لقبول الموازنة، حتى لو كانت الأخيرة موقّعة من ممثلي الأهل وفق الأصول.

أسعار التذاكر بالـ«فريش دولار»
نقابة عمّال الـ«ميدل إيست»... ضدّ العمّال!

لا تختلف إدارة الـ«ميدل إيست» عن كثيرين من ارباب العمل الذين يستغلون موظّفيهم خلال الأزمة الاقتصادية. الشركة التي جنت الارباح على مدى 23 عاماً، وتنوي البدء بتقاضي ثمن التذاكر بالعملة الخضراء، ترفض تصحيح اجور اكثر من 2300 موظف

لينا فخر الدين

بدأت شركة «طيران الشرق الأوسط»، الناقل «الوطني»، قبض ثمن تذاكر السفر بالعملة الوطنية وفق سعر صرف دولار المنصة أو بالدولار المصرفي، وحصرت الدفع بالـ«فريش دولار». عدم قانونية هذا القرار باعتبار أن مصرف لبنان يملك 99% من أسهم الشركة مما يجعلها «شركة وطنية ذات منفعة عامة» يُمنع عليها رفض العملة اللبنانيّة، لم يمنع إدارة الشركة عن اتخاذه بفعل الحماية السياسية التي يحظى بها رئيس مجلس إدارتها محمد الحوت، متذرّعاً بما أعلنه منذ أشهر بأن الـ«ميدل إيست» شركة «خاصة»، على عكس قرار مجلس شورى الدولة الصادر عام 1998.

مهما يكن من أمر، فإن تقاضي ثمن التذاكر بالدولار لن يغيّر شيئاً في واقع الموظفين الذين يتعدّى عددهم الـ2300. إذ أن رواتب غالبية هؤلاء تآكلت بفعل الأزمة الاقتصاديّة، علماً أنّها منخفضة أصلاً وتُراوح بين مليون ليرة للموظفين الجدد و7 ملايين لمَن يعملون في الشركة منذ أكثر من 20 عاماً.

ومنذ بدء الأزمة الاقتصادية، لم تجد شكوى العمّال الأرضيين في الشركة الأمّ والشركات الثلاث التابعة لها (MEAS, MEAG, MASCO) آذاناً صاغية. وبدلاً من رفع الأجور، لجأت الإدارة إلى إسكات الموظفين براتب «بزّاني» كلّ بضعة أشهر لا يستفيد منه كلّ الموظفين. وفي إحدى المرات، حرمت الإدارة بعض الموظفين من هذا الراتب بحجّة عدم عملهم لعددٍ محدّدٍ من الساعات أو لوجودهم في إجازة، علماً أن الإدارة نفسها هي من تحدّد عدد الساعات التي تحتاج إليها الشركة، وهي أيضاً من أجبرت بعض الموظفين على أخذ إجازاتهم السنوية (force leave). كما منعت الإدارة الراتب الإضافي أخيراً عن موظفين لم يتلقّوا لقاح كورونا، علماً أنّ بعضهم لا يمكنه تلقّي اللقاح لأسبابٍ صحية أو لأنه لم تمضِ ثلاثة أشهر على إصابته بالفيروس. ومع أنّها ذيّلت قرارها بأنها ستحفظ حقوقهم المادية إلى ما بعد تلقيحهم، لكن لا توجد ضمانة لذلك.

> **وعد من الإدارة بمضاعفة الأجور المنخفضة أساساً**

ولأنّ الراتب الإضافي لم يعد طريقة مجدية لخفض شكوى الموظفين من الإجحاف، أطلقت إدارة الشركة وعوداً كثيرةً منذ بدء الأزمة، آخرها وعد بمضاعفة الرواتب، أي أن من يتقاضى مليون ليرة سيرتفع راتبه الى مليونين، وهو ما يرى فيه الموظفون أجوراً غير عادلة مع الأخذ في الاعتبار الأرباح التي ستجنيها الشركة بالـ«فريش دولار» ابتداءً من الشهر المقبل. شكوى الموظفين تنسحب على نقابة مستخدمي طيران الشرق الأوسط والشركات التابعة لها. إذ أن هذه بدل المطالبة بسياسة مُنصفة لتصحيح الأجور، «تدافع عن مصالح الإدارة على حساب حقوق العمال». وهذا الأمر «طبيعي»، بحسب موظفين في الشركة، إذ أنّ الحوت تدخّل شخصياً في انتخابات النقابة لإيصال نقيب (محسوب على حركة أمل) و12 عضواً لا يرفضون طلباً للإدارة. فالنقابة المُمدّد لها بعد تأجيل الانتخابات، تنصاع لقرارات الإدارة من دون نقاش.

النقيب حسين عباس قال لـ«الأخبار» إنّ تحسين الرواتب عبر مضاعفتها «أفضل من الصرف»، لافتاً إلى أن الشركة «تعمل باللحم الحي لتأمين ديمومة العمل، خصوصاً مع وجود فائض في عدد العمال». لافتاً الى أن «جميع العمال اللبنانيين صاروا تحت خط الفقر»(!)، و«الشركة نفسها تمر بظروف مالية صعبة مع تراجع حركة الركاب، فيما تدفع بالدولار للموظفين في مقرّاتها في الخارج وبدل قطع غيار للطائرات».

وعن استثناء بعض الموظفين من الراتب الإضافي لعدم تلقيهم اللقاح المضاد لكورونا، قال عباس إن «النقابة هي من اقترح ذلك لأن بعض الموظفين يستهزئون بكورونا (...) ونحن متفاهمون مع الإدارة ونعمل بالتكافل والتضامن لكي يستمر عمل الشركة، وندرس معها أكثر من عرض لزيادة رواتب الموظفين».

وإذا كانت نقابة الموظفين على «وفاق تام» مع إدارة الشركة، فإن نقابتَي الطيارين والمضيفين الجويين (تضمّان أكثر من 500 موظف) لا تختلفان عنها بشيء، إذ أنّ النقابتيْن أقنعتا الإدارة بما هو الحد الأدنى للطيارين والمضيفين الذين يتقاضون أجورهم وفق سعر الصرف الرسمي، أما الساعات التي productivity) يعملون فيها جواً (hours) فيتقاضون مقابلها شيكاً مصرفياً وفق سعر المنصة.

في المحصلة، لن يحصل موظفو «طيران الشرق الأوسط» على حقوقهم، مع اقتناعهم بأن الأزمة الاقتصادية «ليست وحدها التي أنهكت الشركة، بل إن المحسوبيّات هي من فعلت ذلك، إذ إن الشركة تعجّ بموظفين محظيين يروي زملاء لهم أن بعضهم نادراً ما يحضرون إلى مكاتبهم وأن آخرين يتقاضون رواتب أعلى من رواتب زملائهم وحتى من المسؤولين عنهم!

(أرشيف)

كأس الاتحاد الآسيوي

سيناريو مجنون يؤهّل العهد آسيوياً

حافظ فريق العهد على الحضور اللبناني في مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، حين تأهّل إلى نصف نهائي غرب آسيا عن المجموعة الاولى، معوّضاً خروج الأنصار من المسابقة بعد خسارته أمام المحرّق البحريني 3-1 في المجموعة الثانية

عبد القادر سعد

لم تكن فرحة الجمهور اللبناني بشكل عام، وجمهور فريق العهد بشكل خاص بالتأهل إلى نصف نهائي منطقة غرب آسيا فقط. بل كانت الفرحة مضاعفة بالسيناريو الذي جاء عليه التأهّل، بحيث يمكن القول إن سيناريو التأهّل يعادل بحلاوته التأهل بحد ذاته. فتأهل العهد في البحرين جاء مثيراً خاطفاً للأنفاس بعد أن وجد بطل آسيا نفسه خارج المنافسة في الدقيقة الـ 85 حين تلقّى مرماه هدف التعادل للحد من البحريني سعد العامر. هدف كان يعني بأن تقدّم العهد بهدف السوري محمد الواكد في الدقيقة الـ 36 أصبح في خبر كان، وكذلك الفريق في المنافسة الآسيوية. فالعهد كان يحتاج إلى الفوز على الحد البحريني كي يتصدر المجموعة الأولى ويتأهل كبطلها، أما التعادل فيعني تأهل الحد وهو ما حصل في الدقيقة الـ 85. تعادل ظالم لممثل لبنان الأول الذي كان يستحق الفوز بعد العرض الكبير الذي قدمه «الأصفر». فالعهد ظهر بصورة مغايرة وأفضل بكثير من الصورة التي ظهر عليها أمام الوحدة السوري في الجولة الأولى والتي انتهت بالتعادل السلبي. بدت كرة القدم ظالمة في الدقيقة الـ 85 حين أصبح العهد خارج البطولة وفاقداً لقبه. لكن مدافعه نور منصور كان له رأي آخر في الدقيقة الـ 89 حين خطف هدف الفوز والتأهل الغالي من ركنية بـ«المسطرة» لعلي الحاج أعادت الروح إلى لبنان وجمهوره وكرته بتأهل العهد إلى نصف نهائي غرب آسيا. اللبنانية - البحرينية ستتجدد في نصف النهائي حين يواجه العهد فريق المحرق البحريني الذي تأهل عن المجموعة الثانية إلى جانب السلط الأردني الفائز على مركز بلاطة 5-1، والذي سيلعب مع الكويت الكويتي المتأهّل عن المجموعة الثالثة بعد فوزه على الفيصلي الأردني بهدية من لاعبه التونسي أحمد العكيشي الذي سجّل الهدف، حارماً تشرين السوري من التأهل رغم فوزه على فريق شباب الأمعري الفلسطيني 5-0.

خطف العهداويون التأهل في الوقت القاتل (المنامة - حسن بحسون)

> خرج الأنصار من المسابقة بعد سقوطه أمام المحرّق البحريني 3-1

الكرة اللبنانية، كانت بأمس الحاجة إلى تأهّل العهد بعد خروج الأنصار من المسابقة قبل ساعتين حين خسر أمام المحرق 1-3 في عمّان. خروج أحزن اللبنانيين بعد أن كان الأنصار من الفرق المرشّحة للذهاب بعيداً في المسابقة بعد أن أحرز الثنائية المحلية هذا الموسم.

لكن بطل لبنان خيّب الآمال بعد الانطلاقة الممتازة أمام فريق مركز بلاطة الفلسطيني، حيث عاد وخسر أمام السلط. بقيت له مباراة الأمس أمام المحرق البحريني حيث كان يحتاج إلى الفوز كونه في الصدارة بفارق الأهداف عن المحرق. لكن «أخضر لبنان» سقط بثلاثية بعد أن تقدم مبكراً بهدف حسن معتوق، قبل أن ينتفض البحرينيون عبر أحمد صالح (39) وإسماعيل عبداللطيف في الدقيقة (44) وتياغو ريال في الدقيقة (81). شكّلت الدقيقة الـ 27 نقطة تحوّل في المباراة حين خرج معتوق مصاباً، لينهار الفريق فنياً، خصوصاً في ظل الإرهاق الكبير الذي ظهر على اللاعبين ما حوّل دفاع الأنصار إلى «شوارع». بدا واضحاً أن اللاعب اللبناني غير قادر على خوض ثلاث مباريات في ظرف ستة أيام. العهد كان محظوظاً حيث ارتاح في الجولة الثانية، فالتقط أنفاسه ونظّم صفوفه وتأهّل إلى نصف النهائي. أما الأنصار فقد انتهى موسمه بثنائية محلية أكثر من مرضية له بعد غياب طويل عن منصة التتويج.

العهد ما زال مشواره قائماً في كأس الاتحاد الآسيوي على أن يكون اللقاء في أيلول في مهمة التأهل إلى نهائي المنطقة ومن ثم التأهل إلى نهائي المسابقة والحفاظ على اللقب الآسيوي.

الرياضة اللبنانية

اللجنة الأولمبية تستنكر التعرّض للرئيس واتحاد السلّة يردّ

هنع جلخ هن الدخول الى ملعب الشانفيل خلال احدى مباريات الفريق
(طلال سلمان)

عقدت اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية اللبنانية جلسة عمل برئاسة الدكتور بيار جلخ وحضور الأعضاء وذلك في مقر اللجنة، حيث استنكرت اللجنة ما حصل مع رئيسها من قبل عضو اتحاد كرة السلة ومسؤول لجنة الملاعب إلياس خليل في ملعب الشانفيل خلال إحدى مباريات الفريق المذكور، وهو ما يتنافى مع أبسط قواعد اللياقات والأدبيات وتقرّر تشكيل لجنة تحقيق من قبل لجنة القوانين في اللجنة الأولمبية اللبنانية للإحاطة بكل الملابسات واتخاذ القرارات والخطوات المناسبة.

وفي أبرز المقررات الأخرى، الاطلاع من رئيس بعثة أولمبياد طوكيو 2020 عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة التضامن الأولمبي مازن رمضان على آخر التحضيرات المتعلّقة بالمشاركة اللبنانية في الأولمبياد إضافة إلى أجواء التواصل المثمر الذي تم بين رمضان والمدير الإقليمي لشركة فايزر للقاحات ضد جائحة كورونا والذي تم من خلاله الاتفاق على تامين اللقاحات لأفراد البعثة اللبنانية وذلك عملاً بالاتفاقية المعتمدة بين اللجنة الأولمبية الدولية والشركة العالمية. كما وافقت اللجنة التنفيذية على تقديم مساهمة مالية بقيمة 2500 دولار أميركي لاتحاد الكرة الطائرة لتغطية نفقات مشاركة لاعبيه في التصفيات المؤهلة للألعاب الأولمبية طوكيو - 2020 ضمن بطولة الكرة الشاطئية، واعتماد اتفاقية التعاون المقترحة من نائب الرئيس جاك تامر بين كل من اللجنة الأولمبية اللبنانية واللجنة الأولمبية القبرصية والمتضمنة العديد من العناوين في إطار تبادل الخبرات وإعداد معسكرات التدريب وإقامة النشاطات الدورية بين البلدين.

من جهته، صدر عن الاتحاد اللبناني لكرة السلة بيان جاء فيه: «إن الاتحاد اللبناني لكرة السلّة، إذ استغرب وفوجئ ببيان الاستنكار الصادر عن اللجنة الأولمبية اللبنانية، خاصة أنه تناول عضو الاتحاد ورئيس لجنة الملاعب الياس خليل بشكل لا يليق به أو بالاتحاد أو باللجنة نفسها، خاصة أنه أشار إلى أبسط قواعد اللياقات والأدبيات.

فأمام هذا الواقع، وفي ضوء هذا التصريح الإعلامي المستنكر ، لا بدّ للاتحاد من توضيح الأمور التالية تصويباً للحقائق الدامغة أمام الرأي العام اللبناني:

إن خليل المشهود له بمناقبيته واحترافه وتفانيه في العمل، ملتزم كل الالتزام بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبالإرشادات الطبية الصادرة عن اللجنة الطبية المختصة في الاتحاد، بناءً على توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة جائحة كورونا.

- إن بطولة لبنان لكرة السلّة للدرجة الأولى - رجال تقام وفقاً لنظام واضح وصريح موزّع على الأندية كافة قبل انطلاقها، وفي متنه الشروط الصحية الواجب اتباعها، وعدد ضيوف الفريقين، وسواها من المسائل بتفاصيلها. وقد حاز النظام المذكور على إعجاب وتنويه المجتمع الرياضي، ولاقت البطولة التي أقيمت على أساسه نجاحاً لافتاً، على الرغم من الظروف الاقتصادية والصحية الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد.

- وبالعودة لواقعة حضور السيد جلخ إلى الملعب، فندكر مجدداً أنها لم تقترن بالأصول والأعراف المتبعة واللازمة والضرورية، إذ إن النادي المضيف (المريميين - الشانفيل) أرسل يومها إلى الاتحاد أسماء مدعوّيه الخمسة عشر دون أي إشارة إلى حضور جلخ.

- لم يرد إلى الاتحاد أي مراسلة أو اتصال من اللجنة الأولمبية يشير إلى إمكانية حضور أي عنها إلى أية مباراة بما فيها تلك التي أشارت إليها في بيانها المستنكر.

- من الواضح أن حضور جلخ إلى المباراة المذكورة حصل بصفة شخصية دون إبلاغ الاتحاد بأي شكل من الأشكال، وخلافاً للأصول المرعية الإجراء، وبشكل يتعارض مع أنظمة اللعبة والإجراءات المتبعة فيها.

إن الأستاذ الياس خليل التزم بالقوانين والأنظمة، ولم يصدر عنه أي تصرف غير لائق على الإطلاق. وخير دليل على ذلك، هو تجاوب جلخ مع طلب خليل بالالتزام بالإجراءات اللازمة حفاظاً على السلامة العامة، والتزاماً بالقوانين والأنظمة والأصول.

(الأخبار)

الكرة المعولمة

أليغري عائد... «إعادة هيكلة» في يوفنتوس

انهى يوفنتوس الإيطالي ملف إقالة مدربه الشاب أندريا بيرلو وتعويضه بالمدرب المخضرم ماسيميليانو أليغري. خطوة تهدف منها إدارة اليوفي إلى إعادة الفريق إلى مكانه الطبيعي بعد موسم متخبّط. فهل يتحقق ذلك؟

حسين فحص

رغم النتائج المتقلبة، تمكن يوفنتوس، بطريقةٍ أو بأخرى، من إنهاء الموسم في المركز الرابع والالتحاق بالتالي بركب المتأهلين إلى دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل. وبالنظر إلى عدم بروز الفريق تحت قيادة المدرب، القليل الخبرة، اندريا بيرلو، قررت الإدارة إعادة مدربها الأسبق ماسيميليانو أليغري أملاً باستعادة الفريق لشخصيته ومكانه الطبيعي.

قبل موسمين، رحل أليغري عن يوفنتوس بعد مشاكل كثيرة مع مدير الكرة في الفريق فابيو باراتيتشي. حينها، أراد أليغري سلطة أكبر في النادي كي يجدد عقده، على أن يكون صاحب الكلمة العليا في الصفقات. وافق أنييلي على ذلك وقام بتجهيز العقد المحسّن غير أنّ المشاكل مع باراتيتشي وتهديد ساهمت في رحيل أليغري.

في ظل حدوث الأمور بسرعة دون وجود خطة بديلة، توجّهت الإدارة نحو المدرب ماوريسيو ساري الذي كان أفضل المتاحين حينها. ورغم تتويجه بلقب الدوري، تمّت إقالة ساري إثر عدم اقتناع الإدارة بأسلوب لعب الفريق دون إغفال تصريحاته المثيرة للجدل. هكذا، ولاحتواء الأضرار إضافةً إلى السيطرة على غرفة الملابس، تم تعيين بيرلو مدرباً للفريق الأول رغم خلو مسيرته التدريبية من أي خبرة تُذكر. عوّل أنييلي على شخصية بيرلو ومعرفته الحثيثة بتفاصيل النادي، كونه كان لاعباً سابقاً للبيانكونيري، لكن ذلك لم يكن كافياً.

صحيح أنّ بيرلو تمكّن من إحراز لقب كأس إيطاليا وتأمين البطاقة الأخيرة للمتأهلين إلى دوري الأبطال، لكن

الشخصية غابت عن الفريق، كما ظهر جلياً عدم وجود بناء سليم للنجاح مستقبلاً ما أدى إلى قرار إقالته.

هكذا، وجد النادي نفسه أمام خيارين، إما زيدان أو أليغري لكنه لم يكن يريد أن ينحصر في الوقت، فتوجهت الإدارة لقرار إعادة أليغري.

وفي ظل حصول أليغري على اهتمام إنتر ميلانو وريال مدريد، حسم يوفنتوس الصفقة شفهياً بسرعة، كما استغنى قبل يومين عن خدمات باراتيتشي تفادياً لتكرار مشاكل الماضي.

هكذا، سيعود أليغري إلى عالم التدريب بعد موسمين من التوقف. الموسم الأول كان بهدف الراحة أما الثاني فكان بسبب عدم وجود نادي يملك مشروعاً واضح المعالم ويرغب في ضمه. وقيل أيضاً إن أليغري رفض الكثير من العروض خاصة في إنكلترا.

سيشرف أليغري على تدريب يوفنتوس في الموسم المقبل ما يعني وجود تغييرات جذرية. فنياً، من المرجح أن يستعيد اليوفي استقراره نظراً إلى ثقل أليغري الكبير كمدرب مقارنةً ببيرلو. من المتوقع أيضاً أن يشهد الفريق تغييرات كبيرة على صعيد العناصر. وبحسب شبكة «سكاي سبورت»، فإن وجود أليغري في يوفنتوس يعني رحيل البرتغالي كريستيانو رونالدو، فيما سيكون الأرجنتيني باولو ديبالا «مركز مشروع السيدة العجوز».

وكان تقرير سابق قد أشار إلى أن أليغري قال لـ أنييلي: «إن رونالدو يعيق تطور الفريق والنادي». وينتهي تعاقد رونالدو مع يوفنتوس في صيف 2022، وقد خاض الموسم الحالي 44 مباراة بقميص يوفنتوس وسجّل 36 وصنع 4 في جميع المسابقات.

وجود أليغري يعني عودة هيبة يوفنتوس من جديد، خاصةً بعد رحيل كونتي عن الإنتر الذي من المتوقع أن يتراجع أداؤه. أليغري بحاجة إلى دعم الإدارة كي ينجح. العناصر المتاحة لا تخدم أسلوبه. مع الصفقات المناسبة، سيتمكن أليغري من العودة بيوفنتوس بانتظار خطوات النادي المقبلة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3747

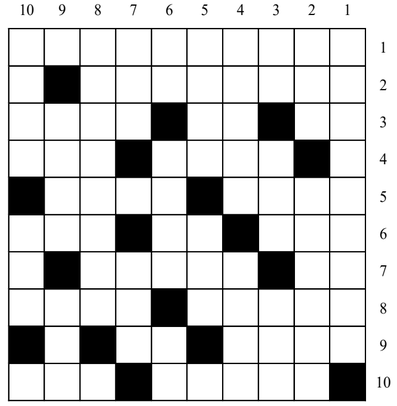

افقيا

1- شاطىء سياحي في البرازيل – 2- ملكة إنكليزية – 3- جواب – أصل – منصف – 4- وحدة لقياس الوزن – طائر الشوْم – 5- أغنية للموسيقار الراحل فريد الأطرش – حبر الأقلام – 6- قدّيس بالأجنبية – للتفسير – من المأكولات – 7- حزن وكرب – العيش الضيّق – 8- مركب من الزيت يُغسل به – قبّة القميص – 9- خلاف ليل – رجل دين – 10- بيت السيف – غزال ابيض

عمودياً

1- رجل أعمال لبناني عالمي مشهور – 2- فتى – ماركة آلات موسيقية – 3- بواسطتي – مدينة فرنسية – مدينة سويسرية – 4- قبائل من هنود المكسيك القديمة – آلة موسيقية – 5- إسم حمله سبعة من أباطرة جرمانيا والنمسا – عائلة مخرج وممثل وكاتب أميركي شهير – 6- والد – ضوء خفيف – قامة الرجل – 7- خلاف شراء – مدينة فرنسية – 8- بحيرة ونهر كندي – 9- ماركة سيارات – ضد ضعيف – 10- مدينة المانية – حصالة نقود

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- سماركوزي – جب – 2- اوميغا – بحر – 3- نرزّ – دمّر – او – 4- سليط – انبَ – 5- لي – قم – غورو – 6- أمازون – 7- إرث – جرن – حل – 8- دويل – جدي – 9- وسن – اوبلس – 10- رياض شرارة

عمودياً

1- سان سلفادور – 2- اورلي – روسي – 3- رمزي – أثينا – 4- كي – طقم – 5- وغد – ماج – أش – 6- زاما – زرزور – 7- رنغون – لا – 8- بون – جمر – 9- جحا – حدبة – 10- بروس ويليس

sudoku 3747

	9		8				2	
6			2				9	
3			1	9			4	
		7	5	4		1		
	2	5				7	8	
		8		7	2	6		
	4			1	5			8
	1				6			3
	7				9		1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3746

3	8	2	5	6	4	7	1	9
4	1	6	9	8	7	3	2	5
5	7	9	1	2	3	6	8	4
1	2	5	6	4	8	9	3	7
7	4	8	3	1	9	5	6	2
9	6	3	7	5	2	8	4	1
6	9	7	2	3	1	4	5	8
2	3	4	8	7	5	1	9	6
8	5	1	4	9	6	2	7	3

مشاهير 3747

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان أميركي ومنتج وكاتب كلمات أغانيه حققت مبيعات ألبوماته الرقم القياسي. إشتهر بأغنية «هيلو» وتتميزّ أغلبية أعماله بالرومانسية

10+2+4+5+3 = 4+3 = نوع تسريحة شعر ■ 1+8+9+7 = وحدة قياس السوائل ■ 6+11+7 = عملة إيطالية

حل الشبكة الماضية: **زكريا عرداتي**

إعداد
نعوم مسعود

نتائج اللوتو اللبناني

37 34 25 22 20 11 1

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1904 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 1 - 11 - 20 - 22 - 25 - 34
الرقم الإضافي: 37
■ **المرتبة الأولى (ستة ارقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الاضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 134074050 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 67037025 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 68508900 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 27 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2537367 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 68508900 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1353 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 50635 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 174216000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 21777 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1708900439 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1904 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 68287
■ **الجائزة الأولى: 75000000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ثلاث أوراق
قيمة الجائزة الإفرادية: 25000000
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8287.**
- الجائزة الإفرادية: 900000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 287.**
- الجائزة الإفرادية: 90000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 87.**
- الجائزة الإفرادية: 8000 ل.ل.
- المبلغ المتراكم للسحب المقبل: 25000000 ل.ل

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1126 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 524
● يومية أربعة: 3998
● يومية خمسة: 36983

أزمة لبنان... كيف نواجه التحدّيات الجديدة؟

جهاد سعد *

لو كان المال القذر الذي يزوّد الإعلام الأقذر قادراً على تغيير معادلات استراتيجية، لكانت السعودية اليوم تسرح وتمرح في اليمن، ولا تتلقّى الضربات وتطلب النجدة من «المجتمع الدولي»، لا قناة المر ولا القنوات الأمرّ بإمكانها أن تغير سنتم واحداً من مدى الصواريخ الدقيقة، ولكن من قال إن الصواريخ هي كل ما يملكه محور المقاومة؟ المشروع الطموح والمتكامل والواضح المعالم أطلقه الإمام موسى الصدر الذي أخرج لبنان من حضيض الطائفية إلى الدولة المدنية المؤمنة، دولة ليس فيها محروم واحد، وعاصمة تعصم حدودها، دولة لكل إنسان والإنسان كله، بأبعاده الفطرية والروحية والفكرية، دولة حوار وتكامل بين الطاقات والكفاءات في الوطن وخارجه. وهذه التركيبة الفريدة بالذات، والتي وافقه عليها مثقفون كبار من كل الطوائف اللبنانية في وثيقة حركة المحرومين، هي بإجماع المنصفين نقيض الكيان الصهيوني الغاصب القائم كدولة عنصرية طائفية مغتصبة للأرض الفلسطينية مستكبرة على حقائق التاريخ والجغرافيا، مستمرة في تخريب محيطها العربي والإسلامي لضمان استمرارها.

معنى هذا أن أيّ لبنان يُبنى على قاعدة التطبيع مع إسرائيل يضع نفسه بين فكّي عدوه، ويحكم على نفسه بالزوال. وهذا هو الهدف المباشر الذي يعمل عليه في الحملة الشرسة ضد المقاومة وبيئتها، وبقوم الإعلام المعادي للبنان الذي نريد وليس فقط للمقاومة، بقوم بدور الكتيبرا التي تفكك المواد العضوية ثم ما تلبث أن تموت لانتفاء الحاجة إلى وجودها.

1_ معمودية النار

كل الوقائع تشير إلى قرار أميركي ـ صهيوني ـ عربي بتفكيك لبنان والتضحية بكل ما فيه ومن فيه، لخدمة مشاريع التطبيع والتبعية التي انطلقت بقوة وزخم مع صفقة القرن. وليس صحيحاً أنها توقفت برحيل ترامب، نعم قد تتغير الطريقة ولكن الهدف واحد، حذف لبنان الذي نعرفه بكل سيئاته وحسناته من أجل لبنان مصمّمين سخيف على الطريقة الخليجية.

والمدهش أن القرارين التي يقدمها الأميركي على مذبح هذه المعمودية في معظمها من جماعته التاريخية، أصنام صنعتها السياسة الأميركية في السلطة والمصارف والهيئات المدنية والأحزاب، وأكلتها عندما جاءت إلى حل على الطريقة الوثنية.

2_ مطلوب رأس الرئيس

ما هي الجريمة التي ارتكبها الرئيس ميشال عون، الذي تركز الحملة على إسقاطه اليوم، إنها ببساطة الجرأة على التفكير باستقلال تام عن المؤثرات الخارجية، التي كانت ولا تزال تستحوذ على الوعي المسيحي، مرة بعنوان التبعية للغرب في الشرق، ومرة بعنوان اقليات تحميها إسرائيل من المسلمين، لإبقاء المجتمع المسيحي معزولاً عن قضية فلسطين، والمناطق المسيحية كانتونات غير معلن.

جرأة تكوين نواة لدولة لبنانية «حقيقية» هذه المرة تستند إلى مقاومة إسلامية ـ لبنانية، جريمة لن يغفرها الصهاينة والغربيون لقائد مسيحي لبناني. فالأصل أن يبقى لبنان دائماً في عصر ما قبل الدولة على شفير الحرب أو التقسيم، تُفصل أوضاعه وتسوياته خارج ما يُسمى مصلحة الشعب اللبناني، هذا الشعب الذي لم يكن يوماً في حساب أحد. وبالتالي ليبقى اسم رئيس الجمهورية ضمن بريد الخارج ومعادلاته.

وضع التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر، نواة صلبة للبنان الجديد وملامح جديدة لدولة لبنان الكبير، ومن الطبيعي أن يشكل هذا التفاهم كابوساً بالنسبة إلى إسرائيل ورموز الكانتونات والحرب الأهلية في الداخل، وكالعادة تحالف الأميركي والفرنسي والإسرائيلي والخليجي مع الإقطاع السياسي القديم والمستحدث برموزه المعروفة لضرب مشروع الدولة العتيدة، لمصلحة مشروع الكانتونات والشركات الذي يحمي شبكة مصالح تم حبكها بعناية على مدى سنوات الحرب الأهلية، وما تلاها من صراع بين مشروع الشركة ومشروع الدولة. هذا المنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي، يساعدنا على فهم تعقيدات المواجهة القائمة بين قوى المقاومة وحراس التخلف والتبعية.

3_ تحديات جديدة

لقد تم تكليف الإعلام اللبناني بحجب الصورة الكلية للمشروع، ونقصد بها استهداف مشروع الدولة الذي يتضمنه التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر، والذي بقي مفتوحاً على استيعاب قوى أخرى... ولكن المصيبة أن الفساد الحقيقي والمنتشر والمتضخم والمشرعن، وفّر تلك المادة الغزيرة التي تبقي الأنظار موجهة ضد الطبقة الحاكمة وتحديداً الرئيس ومن حوله. فقد تبين في ما بعد أن الرئيس الحريري «متخصص بالإصلاح» ويريد أن ينقذ البلد مما وصل إليه !!!!! ويتم تقديم الرئيس عون اليوم كعقبة في وجه «حكومة المهمة الإنقاذية» التي مهمتها الحقيقية «بيع الدولة» وتقليص خدماتها، والمضي في إلحاق لقمة عيش المواطن بالمساعدات التي تُقدم مقابل التنازلات عما تبقى من سيادة.

المعركة في الاقتصاد والإعلام ضد محور الرئيس. حزب الله وضعت التفاهم في حالة تحدٍّ غير مألوف، يحتاج إلى استجابة غير تقليدية أيضاً، فقد انشغل كل طرف مستهدف بالحفاظ على قاعدته، كلٌّ بقدر إمكاناته، وأصيبت قاعدة الرئيس عون بأذى أكبر من قاعدة حزب الله، لأسباب تتعلق بقوة التنظيم وتوفر الإمكانات وكثافة انتشار كلا الحليفين على أرض حاضنته السياسية والاجتماعية.

المعركة جديدة بوسائلها، بمعنى أن رموز الفساد والشركة الناهبة للبلد التي ركبت الحراك ودعمت بالإعلام، والتي عنوانها الحريرية السياسية المستقوية بالمبادرة الفرنسية ترى نفسها قادرة على فرض شروطها بإخضاع الدولة للشركة، ويساندها إعلام ممول شرع في التركيز الواضح على الرئيس والحزب بوصفهما عقبتين في وجه الحل المنشود، استراتيجية خلق الأزمة وإدارتها واستثمارها تسير على قدم وساق حتى لو أدت إلى موت المريض وتحلله إلى كانتونات وشركات صغيرة.

وفي الأثناء يرتفع الدولار وتتصاعد حملات التهويل في كل القطاعات الخدماتية. مايسترو واحد يحرك الجميع لاستثمار الفساد وانفجار المرفأ والطائفية والفقر والضغط المعيشي، في «مشروع إجهاض مشروع الدولة الحقيقية» الممنوعة في العالم العربي بل الممنوعة في كل العالم الثالث.

لا تزال ثمة أجور موظفيها ومتقاعديها، ولا يزال أصحاب الحقوق قادرين على مطالبتها بحقوقهم ونقدها بقسوة، من غير أن يتعرضوا لاغتيال اجتماعي أو إلغاء أو إقصاء أو تحجيم.

هذه الدولة التي «كفر» بها الناس أو دفعوا للكفر بها من قبل مافيا الرسالية المتوحشة، لا تزال حاضنة حقوق، ولا تزال قادرة على النهوض، لو آمنا بأنها يجب أن تقاد من قبل «سياسيين حقيقيين»، وليس رجال سياسة تحولوا إلى «البزنس»، ولا رجال أعمال دهموا حرم السياسة.

المشكلة أن مفهوم الدولة في لبنان وماهيتها وأبسط وظائفها مطموسة تحت ركام من الأهواء ، ولا شك في أن تحريرها من أوْلى واجبات كل لبناني مخلص في هذه الأيام الصعبة، والأخطر أن هناك من يرى الدولة في لبنان من منظور أمن إسرائيل، وتتمحور كل نشاطاته حول نزع سلاح المقاومة، يعني أمن إسرائيل بالنسبة إليه اهم من حماية لبنان، وكلهم بلا استثناء لديهم أموال في الخارج، وبعضهم يحملون جنسيات أخرى، تؤهلهم للصعود على متن «طائرة سايغون» بعد خراب البلد.

أولاً: نواة لمجتمع مدني حقيقي

ليس في لبنان أصلاً مجتمع مدني بالمعنى الذي قصده هيغل أو غرامشي... الموجود مجتمع أهلي تابع للطوائف ـ الأحزاب. ومن يدعي أنه خارج هذا الحيز من التصنيف... منظمات ممولة من سفارات لأهداف خارجية في الغالب حتى لا نظلم الجميع. المفروض : أن المجتمع المدني الحي يراقب ويحاسب عبر صناديق الاقتراع، ونحن على عتبة الانتخابات ليست لدينا تلك القاعدة الصلبة من المجتمع المدني التي تعيد بناء الشأن السياسي، وتعيد تحرير السياسة بمعناها الراقي في القانون والفكر والممارسة.

النواة الواقعية الموجودة التي يمكنها أن تجمع حولها مجتمعاً مدنياً حقيقياً، هي القوى التي لا تزال مؤمنة بضرورة التمسك والنهوض بالدولة رغم العقبات والصعوبات. يمكن للتفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله مع تعديلات في طريقة عمل كلا الحزبين، تشمل عمليات انفتاح جريئة وغير مسبوقة على القوى القومية العربية والعلمانية الوطنية، أن يشكل انطلاقة إلى مجتمع مدني أوسع من دون أن ننسى أن القضاء علمياً هو من صميم المجتمع المدني ولا بد أن يكون لهذه النواة الجديدة قضاؤها وقضاتها.

ثانياً: جبهة وطنية عريضة

وهنا أستخدم العنوان نفسه الذي استخدمه قائدنا المغيّب الإمام موسى الصدر في إطار محاولاته لمنع تمادي الأحزاب آنذاك في إشعال الحرب اللبنانية. نبحث عن إطار أوسع من الحزب والتيار مؤمن بالمشتركات بينهما، ونعني بالمشتركات: قوة لبنان وسيادته، التعايش كأساس والوطنية الصحيحة كغاية، الإصلاح والتغيير والتحرير، مع توسعة لهذه المفاهيم بحيث تشمل الإصلاح والتغيير، إصلاح التيار وتغييره، ويشمل التحرير، تحرير المقاومة نفسها من إطارها الحزبي والعسكري الأمني إلى الفضاء المدني الاقتصادي الحقوقي الأرحب. والمفترض بهذا الإطار الأوسع (الجبهة العريضة) أن يمنح هذه المشتركات فعالية وطنية وزخماً عملياً، وأن يكون أكفأ وأقدر من طرفي التفاهم في إنجاز عملية تغيير سلمية بواسطة الانتخابات.

القاعدة هي تطهير الشأن العام من المصالح الخاصة والعودة بالدولة ومؤسساتها إلى مهامها في العلم وهي: حفظ النظام العام، تسيير المرافق العامة، تأمين حقوق المواطن، جباية الضرائب، ضمان الإدارة الصحيحة للموارد، ضمان التوزيع العادل للثروة والفرص والوظائف، المراجعة الدورية لأداء التنفيذي والتشريعي، تعزيز مؤسسات الرقابة، صيانة حدود الإقليم والدفاع عنه، تطوير المرافق العامة الخادمة للحاجات الأساسية (غذاء، كساء ، سكن ، تعليم ، طبابة، ضمان اجتماعي وصحي، تقاعد، شيخوخة، بنية تحتية، مرافئ، مطارات...)، تطوير الإدارة وتحرير الاقتصاد من سلطة المصارف، وإبعاد رجال الأعمال عن السياس ... ورجال السياسة عن ذهنية رجال الأعمال.

ولن يكون ذلك بدون السير بالإلغاء التدريجي للطائفية السياسية ضمن أجندة تحفظ الأطمئنان المسيحي، وتثقيف الأجيال وتربيتها سواء في التربية النظامية أو الأسرية أو المجتمعية، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مفاهيم وقيم الدولة المدنية المؤمنة، دولة الرعاية والحماية الشاملة في نظام يعزز تدخل الدولة ضد أصحاب المصالح المحمية للمواطن، وبحفظ للسوق مساحة حركة مدروسة بدون فروقات طبقية فاحشة، وهنا معركة مدنية اقتصادية ضارية مع «عتاة» النيوليبرالية المتوحشة، وأساطير الاقتصاد الليبرالي الحر.

ولن يعتقد أن هذا الطموح غير واقعي اذكّره بحجم الجريمة المتمادية التي نعيشها اليوم وخلاصتها: نهب جنى عمر الشعب، وابتزاز الدولة لخصخصتها، والتلاعب بسعر الصرف، وتهريب الأرباح، وحبس الحقوق في المصارف بدون أي مبرر شرعي أو قانوني، إما أن أحاسيس الناس تبلّدت أو أنها غابت عن الوعي من حجم الصدمة وفي كلتا الحالتين تحتاج المصائب الكبيرة إلى الحفر في أصل المشكلة، وبتواضع أقول: الرأسمالية المتوحشة اللاإنسانية، مع الطائفية المنافقة والكافرة والصنمية، في مقابل العجز عن المبادرة والفعل، كلها أصل حالة الموت السريري التي يعيشها لبنان، فلنبادر قبل أن نحتاج إلى طلقة الموت الرحيم.

ثالثاً: لماذا نخاف من نظام ديمقراطي حقيقي؟

ثبت أن هذا النظام لا يشكل حماية لا لمواطن ولا لطائفة، بل هو ولّاد أزمات لا تنتهي، ويعمل على استدعاء التدخل الخارجي والاعتداء على سيادة البلد في كل أزمة.

فهل علّمتنا الماسي التي خَلّفها نظامنا الطائفي المتخلف أن نتجاوز كل مخاوفنا ونتجه إلى نظام ديمقراطي حقيقي قائم على الرأي لا على العدد؟ أم أن شيطان الطائفية السخيفة لا يزال يحرس تخلفنا حتى في وعينا السياسي؟.

ابتدعت القوى السياسية الحاكمة في لبنان مفهوم «الديمقراطية التوافقية»، وهو مفهوم يناقض أصل الممارسة الديمقراطية القائمة على استبدال الحرب الأهلية بصندوق الاقتراع، ووجود معارضة حقيقية سلمية تحت حراسة الأغلبية الحاكمة، وإعلام حر يسلط الضوء على الحقيقة العارية، بعيداً عن سلطة المال ومال السلطة وقضاء مستقل ومنتخب من الشعب يعادل بقية السلطات... نحن نفتقد كل هذه الميزات في الديمقراطية الحقيقية، ونجهل أن «التوافق أصلاً غير ديمقراطي»، إنه سلسلة من التسويات التي تؤجل الحرب ولا تطور النظام، ولكن زرعوا في أذهاننا أننا شعب يحول كل اختلاف إلى خلاف ولا يحسن الاحتكام إلا إلى السيف، يعني لا نزال في مرحلة ما قبل الدولة المدنية، بل ما قبل السياسة.

وبالأمس القريب نجحت المقاومة في تحرير الأرض من دون أن تكون يوماً محل إجماع وتوافق وطني، ولكنّ المقاومة في الداخل تحتاج إلى الثقاف شعبي لبناني يكملها، لتلعب دوراً فاعلاً في إصلاح النظام كقوة تغيير سلمية مدنية هذه المرة، بدون هواجس الإجماع الوطني والميثاقية بل فقط بلغة ما بعد السياسة لا ما قبلها. يعني ثقافة اختلاف بين الآراء لا بين الطوائف، وصراع برامج لا مناطق نفوذ. ولكن عندما تعلق الأمر بالشأن الداخلي تم ابتداع مفهوم «الميثاقية» أصلاً لمنع الديمقراطية الحقيقية والحفاظ على فيدرالية الطوائف.

يحتاج الأمر بكل صراحة إلى اعتراف القوى السياسية الحالية بالفشل في تطوير الفكر والممارسة السياسية ، بحيث يتمكن المواطن من التفكير خارج صندوق النظام الحالي، ويتخلى عن الخوف من نظام ديمقراطي حقيقي يتطلب منه مجهوداً أكثر من مجرد اجترار فكرة الولاء لحزبه أو لطائفته.

إن لم نكن قادرين اليوم على تشكيل أحزاب رأي ،وأقصد بها تلك الأحزاب التي لا تشترط الاتفاق على كل شيء ، الحزب فيها ليس صنماً يُعبد ، بل إطار تنظيمي مؤقت أو شبه دائم لتنفيذ مشروع سياسي اقتصادي بيئي إنمائي، يؤمّن الحاجات الأساسية للمواطنين بلا تمييز، ويحفظ سيادة البلد بلا خوف، ويحافظ على إنجازات التحرير بلا تردد... لتكن فكرة جبهة عريضة تحضر للانتخابات المقبلة، وتستعد فيها القوى والأحزاب لنمط متقدم من العمل السياسي أكثر مرونة مما عرفناه على مدى التجارب الفاشلة السابقة.

وليتمخّض عن تلك الجبهة العريضة حزب أو أكثر مع برامج تهم كل مواطن في هذا البلد بلا استثناء، وتركز على قضايا حياتية وسياسية واقتصادية ملحة أصبحت ضرورة لبقاء البلد واستمرار تطوره في كلّ المجالات... ولا شيء يمنع من أن تظهر أحزاب قبل موسم الانتخابات وتختفي بعدها لتنضم إلى تحالف أوسع من بيئتها التقليدية، ما يساعد على تنفيذ برامجها بشكل أوسع وعلى مساحة كل الوطن، فالتنظيمات كل التنظيمات حتى الدولة والأديان كلها صُنعت ووُضعت لخدمة الإنسان، هذا الذي نسيناه عندما أغرقتنا الوثنية الجديدة في وحولها.

4_ ضرورة الإبداع في المواجهة

لا يمكن مواجهة تحديات جديدة بالمزيد من الشيء نفسه، الموعدون من كل الطوائف يمكنهم أن يكونوا نواة لحزب اقتصادي مالي مهمته ترشيد العمل المصرفي والحد من سلطة المصارف، وتغوّلها على المواطن، وما تبقى من دولة. وليكن لهذا الحزب نواب في نظام الدائرة الواحدة على أساس النسبية.

الجمعيات التي تدعم الفقراء اليوم وتهتم بتوزيع المساعدات بمبادرات وطنية، يمكنها أن تكون حزباً يحمل همّ العدالة الاجتماعية ومواجهة التفاوت الطبقي الفاحش، بدون أدلجة، بل فقط بالإيمان بكرامة الإنسان وحقوقه الطبيعية والبديهية، حزب من هذا النوع يمكنه أن يحول المعاناة إلى مصهر وطني للطاقات.

ما أعظم جريمة الإعلام والتعليم في هذا البلد، عندما تُسخر إمكانات إعلامية وتربوية هائلة، لإعادة إنتاج مجتمع متخلّف عاجز عن المبادرة إلا ضمن الأطر التقليدية.

لا تزال الآمال معلقة على ذلك التفاهم التاريخي بين حزب الله والتيار الوطني الحر، في إبداع وتبني أساليب جديدة في المواجهة الصعبة لرد العدوان عن كرامة هذا البلد، وابتكار أحزاب مكملة ومنظمات وظيفية رديفة تكسر الطوق الطائفي، وتدخل إلى كل بيت لبناني، لتمنحه الشراكة في كرامة التحرير وقوة السيادة وثمرات الإصلاح والتغيير. ومرة أخيرة التوافق ليس شرطاً للنجاح بل الإخلاص.

* مدير المركز العالمي للتوثيق

(مروان طحطح)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الاتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01 /666314 ـ 15 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

الحصار الأميركي قرار إبادة جماعيّة

كاظم الموسوي *

كل قرارات الحصار التي أعلنتها أو اتخذتها إدارات الولايات المتحدة الأميركية على مختلف البلدان في العالم، في كل تاريخها، هي قرارات غير قانونية ولا تتصف بأية شرعية دولية، وهي في جانب رئيسي ترقى إلى قرارات إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، تنتهك أبسط حقوق الإنسان، الذي هو حق الحياة. ولهذا فإن الصمت على هذه القرارات والتواطؤ معها مشاركة فعلية فيها وينبغي اعتبار كل من أصدر القرار وأيّده ودعمه إعلامياً وتنفيذاً، شريكاً في نتائجه، وتجب محاكمته وإدانته قانونياً وأخلاقياً وإنسانياً، وهذه مهمة القانون الدولي ومشرّعيه، وقوى الحرية والعدالة والتغيير على المعمورة.

أما الادعاءات والأسباب التي تضعها الجهات الغربية، ولا سيما الإدارات الأميركية، لتبرير قرارات الحصار ودعوتها للتخادم معها في تشديده، تضعها تحت بنود عقوبات تأديبية أو إجراءات سياسية متعمدة، وفي أغلبها أحادية المصدر، ضد حكومات ودول مستقلة وذات سيادة وترفض الخضوع والاستكانة للهيمنة الإمبريالية. وما تعمل به القوى الإمبريالية في إصدار قرارات الحصار والعقوبات وشن الحروب والعدوان، بالتأكيد، لا تنظر إلى عواقبها الإنسانية والأخلاقية على الشعوب وخياراتها الوطنية، بل لا تراعي المعاناة التي تكابدها الشعوب جراءها، ولا سيما الطبقات الفقيرة والمتوسطة منها وتكون بالتالي الضحية المنسيّة في مثل هذه القرارات والعقوبات. لقد فرضت الإمبراطوريات الاستعمارية مثل هذه القرارات على شعوب كثيرة لمختلف الأسباب، ونُفذت واسعاً في بلدان عربية متعددة. أضاف إليها في الوطن العربي خصوصاً، تخادم بعض حكومات عربية أو بعض مسؤوليها، وأحياناً تتبرع بعض تلك الحكومات العربية بالضغوط المختلفة وتقديم الذرائع ضد الآخرى، أو التفرج عليها دون أن تبذل جهداً، بل أحياناً تسعى إلى تدويلها ولا تحاول أن تساعد أو تتضامن، وحتى بغيرها من القرارات المتخذة سلفاً أو التي تتعلق بالقضايا المركزية، وأولاها قضية الشعب الفلسطيني العادلة. ما يعني بالتالي أن محاصرة شعب عربي تتم بأيدٍ وبموافقات عربية رسمية في الأغلب. والوقائع تقدم أن عواقبها تسبب أضراراً مباشرة التأثير على التمتع بالحق في الحياة، الذي هو أصل كل حقوق الإنسان، واستمرار الحصار في بعض البلدان يؤدي إلى انتشار المجاعة. وهذا انتهاك صارخ آخر لحق الحياة. كما أن الوصول إلى هذا الهدف أسلوب من أساليب الموت البطيء لا يختلف عن التعذيب المحرم دولياً. ويؤدي المهمة هذه بأشكال معروفة، ويحاول صاحب قرار الحصار، التحجّج أو التذرع بأنه يوصل إلى صناعة أوضاع مأزومة بين الحكام والمحكومين، من خلال زعزعة الأسس الاقتصادية للدولة وإنتاج حالات سخط وغضب تنعكس على الحكم وتتطلب تغييره. وحتى هذا الهدف يرد عليه بأنه مصادرة لحق المواطن في تقرير المصير، وتدخل في إرادة الشعب في اختيار حكومته وآليات الديمقراطية الحقيقية. وتعكس تداعيات الحصار المباشرة أيضاً على حريات المواطنين في العيش الكريم والاضطرار للنزوح والهجرة إلى مناطق أخرى قد لا تكون مؤمّنة لحياة لائقة.

على العموم، إن تجارب البلدان التي خضعت لمثل هذه القرارات قاسية ومؤلمة، وما زالت آثارها وأضرارها واضحة في فلسطين والعراق واليمن وليبيا، كأمثلة صارخة. وبالتالي أو التوازي تأتي قرارات الحصار والعدوان على الدولة السورية. فبعد تمديد الاتحاد الأوروبي عقوباته المفروضة منذ سنوات، تصر الإدارة الأميركية على استمرار احتلالها لمنابع النفط السورية وتصعيد قرارها في العقوبات والحصار، باسم حماية المدنيين في سوريا. في الوقت الذي يناشد، حتى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش برفع كل العقوبات... وليس آخرها ما يُسمى «قانون قيصر» الأميركي الذي يوسع العقوبات، بحيث لا تقتصر على الأشخاص والكيانات التابعة للحكومة السورية وحسب، بل أيضاً جميع الجهات التي تتعامل معها من مختلف أنحاء العالم وفي مقدمتها الشركات الروسية والإيرانية. ويعتبر مراقبون هذا القانون الذي بدأ العمل به في 17 حزيران/ يونيو 2020 حالة فريدة من عقوبات شاملة، ربما لم يعرف العالم مثيلاً لها منذ نهاية الحرب الباردة في ثمانينيات القرن الماضي. أي أنه قرار إبادة لشعب وانتهاك لكل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية، وطغيان القوة والتآمر وفرض الإذعان غير المبرر. وعملياً تعرض الشعب السوري إلى أزمات اقتصادية حادة، وظروف معيشية صعبة، وضغوط حرمان وعدوان نفسي واجتماعي وإعلامي بمختلف الأساليب والوسائل، خلال الأيام التي سبقت القانون ومهدت له من قبل أطراف عدة أبرزهم أصحاب القانون وسياساتهم العدوانية المعروفة على الأرض... ولم يستمع إلى تحذير الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء من تهديد المجاعة لملايين السكان في سوريا وانعكاس العقوبات على لبنان أيضاً. ولا بدّ من النظر بجدية وبمعيار قانوني وإنساني إلى أن الحصار عملياً قرار يُنتج إبادة جماعية وجرائم حرب وضد الإنسانية. وتتحمل الجهات التي تقرره المسؤولية كاملة، وتلك التي تضعه وسيلة لتبرير تدخلاتها في شؤون غيرها لمصالح لا تخدم الشعوب التي تعاني منه، ولا تخدم في نهاية الأمر الاستقرار السياسي والأمن والسلم والتنمية وحقوق الإنسان. وتجب محاكمة القرار وأصحابه بما ينتجه من أضرار بالغة، ولهذا فإن المنتدى العربي والدولي هذا خطوةٌ على طريق محاكمة القرارات العدوانية وأصحابها، وانتصار الشعب العربي السوري وحريته واستقلال دولته وإرادته التحررية ضد الإمبريالية ومرتزقتها، وإعلان بصوت عالٍ للمتضامن العربي والدولي ضد كل أشكال الحصار والعدوان والاحتلال.

* كاتب عراقي - مداخلة ألقيت في «المنتدى العربي والدولي لرفع الحصار والعقوبات وقانون قيصر عن سوريا» (29 نيسان/ أبريل 2021).

> ثبت أنّ هذا النظام لا يشكّل حماية لا لمواطن ولا لطائفة بل هو ولّاد أزمات لا تنتهي

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

إسرائيل تعدّل أولوياتها: لا لتحوّل غزة إلى لاعب إقليمي

في وقت يتواصل فيه الشدّ والجذب في المارتون التفاوضي الدائر بين العواصم المعنيّة بالملفّ الفلسطيني، يكفّ كلّ من العدو الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية على تقييم نتائج «معركة القدس» والبناء عليها، على اختلاف المحقّق بين الطرفين، من هزيمة للأوّل ونصر للثاني. من جهة إسرائيل، ثمّة قناعة بضرورة تعديل جدول الأولويات الذي كانت غزّة دائماً في أسفله، بعدما لمس الاحتلال نيّة لدى المقاومة والمحور الداعم لها في التأسيس على ما أفرزته المعركة من أجل تعظيم حالة الربط بين ساحات المحور وجبهاته، على خطّ موازٍ، تتعمّق الانقسامات داخل محور التطبيع بقديمه وجديده، وآخر مظاهرها حرد الإمارات من تطنيش مصر لها في الملفّ الفلسطيني. الذي تجد أبو ظبي أن كلّ ما حاولت زرعه فيه عن طريق «اتفاق ابراهام» يضيع هباءً منثوراً

تسعى إسرائيل إلى منع ربط سلاح غزة وإرادة تفعيله بقضايا القدس والحرم القدسي (أ ف ب)

يحيى دبوق

لعلّ واحدة من أهمّ نتائج معركة «سيف القدس» بين العدو الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية، أنها رفعت مستوى تهديد غزة في سلّم التهديدات التي تواجه الأمن الإسرائيلي، بما لم يَعُد معه دقيقاً توصيف القطاع بالتوصيف التقليدي: الأقلّ تهديداً والأكثر قابلية للانفجار. ومن شأن تغيير التوصيف، تبعاً لمحدّدات الواقع ونتائج المواجهة، أن يفرض على إسرائيل مواجهة واقع من نوع آخر مع غزة، التي لم يَعُد تهديدها متعلّقاً بها فحسب، بل بات ممتدّاً ومتّصلاً بخارجها، بما يتعدّى مناطق فلسطين وقضاياها على اختلاف تقسيماتها ومسمّياتها. المعنى العملي لذلك، من ناحية إسرائيل وأمنها واستراتيجياتها في مواجهة التهديدات، أن احتواء تهديد غزة عبر فرض أو قبول الهدوء معها، وإن في ظلّ خطورة تفجير دائمة (مقدور عليها)، مع رفع مستوى الردع إلى حدود تمنع القطاع من المبادرة العسكرية، لم يَعُد استراتيجية ناجعة ومقبولة، بل أضحى مرفوضاً، علماً بأن سبب الاحتواء، في أساسه، مرتبط بساحات التهديد الأخرى، التي لا مجال للمقارنة بينها وبين غزة.

حتى الأمس، كانت غزة، بالمعنى المشار إليه، «مقدوراً عليها». كان يمكن ربط هدوئها بحوافز تمنع تفعيل تهديدها، بعدما اعتقدت إسرائيل طويلاً أنها نجحت في ربط التهديد الغزّي بتنازلات متبادلة: تهدئة مقابل تليين جزئي للحصار وتقديمات اقتصادية ومالية، جنّدت لها دولاً عربية ترى في امتثالها لإرادة الإسرائيلية موضع رضى السيد الأميركي. لكن اليوم تغيّرت المعادلة؛ بات سلاح غزة وإمكان تفعيله متّصلَين بالقدس وقضاياها. وهي معادلة لم تترسّخ بعد، ولأنها لم تترسّخ، ستستهلك من إسرائيل جزءاً كبيراً من انشغالها الأمني والعسكري والسياسي، للحؤول دونها. كذلك، مطلب إرجاع غزة إلى حدودها، يتعلّق من ناحية إسرائيل باتجاهَين رئيسيّن اثنين: منع تفعيل سلاح غزة ربطاً بغيرها هو هدف في ذاته، إن لم يتحقّق سيؤثّر سلباً على مجمل التموضع الإسرائيلي في داخل فلسطين المحتلة، ويُعقّد من استراتيجيات الكيان المُفعَّلة ضدّ الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، التي تراءى له، وإن بشكل مغلوط، أنها في المرحلة الأخيرة من إسقاطها.

أمّا الاتجاه الثاني فيرتبط بتهديدات الساحات الأخرى. والمقصود هنا تحديداً الجبهة الشمالية بمركّباتها المتعدّدة، وأنساعها الجغرافي الممتدّ، وإمكاناتها التي تتطلّب من إسرائيل تركيزاً لا تُشوّش عليه الساحة الجنوبية، أي قطاع غزة، بل أيّ قسم من أقسام فلسطين التاريخية. على أن غزة تتّجه اليوم لتكون جزءاً لا يتجزّأ من الساحة الشمالية، بما ينفي عنها وصف الساحة المعزولة التي ينحصر تهديدها في نطاقها. وفي هذا الإطار، يُعدّ حديث مسؤول حركة «حماس» في القطاع، يحيى السنوار، عن التنسيق على أعلى المستويات مع «حزب الله» خلال المواجهة، كما الحديث الذي سبقه، وهو الأهمّ من ناحية إسرائيل، لأمين عام حزب الله، السيد حسن نصر الله، عن الجاهزية للتدخّل إن لزم الأمر لمساعدة الساحة الفلسطينية، مصدر قلق لئل أبيب ومُتَخذي القرارات فيها.

بناءً على ما تقدّم، ستكون إسرائيل، ومعها حليفها الأميركي، والجهات الإقليمية التي تدور في فلكهما، معنيّين بتحقيق جملة أهداف، على رأسها ما يلي:

- إرجاع غزة إلى حدودها، ومنع ربط سلاحها وإرادة تفعيله بقضايا القدس والحرم القدسي، فضلاً عن أقسام فلسطين الأخرى.
- منع الربط بين قواعد الاشتباك التي تحكم صراع غزة وإسرائيل، وبين أيّ ساحة أو جبهة في الشمال، بما يشمل ردع غزة عن التدخّل، أو الاستعداد للتدخّل، إلى جانب الساحة الشمالية، وربطاً بتموضع القطاع الذي بات إقليمياً، وأيضاً ردع الساحة الشمالية نفسها عن مساندة غزة، إن تطلّب الأمر ذلك.

من بين الأهداف الإسرائيلية إعادة الاعتبار إلى معادلة الحصار مقابل الغذاء، كما كانت عليه الأمور قبل المواجهة

- إعادة الاعتبار إلى معادلة الحصار مقابل الغذاء، كما كانت عليه الأمور قبل المواجهة، وإغراء القطاع بعطاءات مالية، سيجد العدو دائماً أطرافاً إقليميين يسارعون إلى تلبيتها، ومن جملة ذلك إعادة الإعمار.
- إعادة الاعتبار إلى السلطة الفلسطينية، وإن كانت إسرائيل نفسها، ومَن معها، تسبّبوا في إضعاف مكانتها ودورها لدى الجمهور الفلسطيني. وفي هذا الإطار، تأتي العطاءات المالية الممنوحة للسلطة، وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة كمُمثّلية أميركية لدى الجانب الفلسطيني، وكذلك المبادرات واللقاءات والاتصالات من جانب دول «الاعتدال العربي» بعد قطيعة مع رام الله، فيما لا يُستبعد إحياء شكل من أشكال التفاوض مع العدو، أملاً في إعادة السلطة إلى مكان متقدّم نوعاً ما على جدول اهتمام الفلسطينيين. لكن الواقع أن السلطة اليوم باتت تُعدّ لدى الفلسطينيين «شاهد ما شفش حاجة»، في مرحلة هي الأكثر حساسية وتأثيراً على فلسطين والقضية الفلسطينية والقدس، وهو ما يُصعّب مهمّة العدو.

تلك هي الأهداف الإسرائيلية في المرحلة التالية إذاً، لكن الفرق بين تشخيص المصالح التي يُفترض العمل عليها وبين النتائج التي يمكن تحقيقها بالفعل، فرق كبير، وهو ما قد ينطبق على حالة تل أبيب. مع ذلك، لن يدفع الفشل إسرائيل إلى الانكفاء والتسليم بالواقع الجديد، بل هي ستلجأ إلى خيارات أخرى وبديلة، وربّما أيضاً مع استعداد لتحمّل أثمانها إن ارتفعت نسبياً. على أن الإصرار الإسرائيلي، والدافعية المرتفعة لدى العدو، تقابلهما إرادة صلبة لدى الجانب الفلسطيني الغزّي أيضاً. فالمدار الذي خرج من القمقم لن يكون معنيّاً بالعودة إليه، كما تَصعُب على غيره، مهما بلغت مستويات دافعيّته، إعادته إليه. وللصراع، الذي ثبت أنه لا يخمد، جولات آتية.

انطلاق المعركة القانونية: طلبات بالجملة لمحاكمة مسؤولي الاحتلال

غزة ـ رجب المدهون

لم يمضِ وقت طويل على انتهاء معركة «سيف القدس» التي ارتكب فيها العدو الإسرائيلي جرائم بحقّ المدنيين الفلسطينيين، حتى صوّت «مجلس حقوق الإنسان»، مساء أمس، على «تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلّة بشأن العدوان وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وداخل أراضي الـ48». واعتُمد القرار في المجلس بعد عرض مشروعه من قِبَل باكستان، لتصوّت له 24 دولة وتمتنع 14 وتعارض 9 هي الأوروغواي وبريطانيا والنمسا وألمانيا وجزر مارشال وملاوي وبلغاريا والكاميرون والتشيك. في المقابل، ردّت الخارجية الإسرائيلية بأن «القرار تجاهل إطلاق 4300 صاروخ من غزة»، مشيرةً إلى أنها قاطعت سلفاً بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق عام 2009. أمّا رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، فوصف القرار بـ«المخزي»، وأنه «مثال آخر على الهوس الصارخ المناهض لإسرائيل».

ووفق مراقبين، المهمّ في هذا القرار أنه للمرّة الأولى تُشكّل «لجنة تحقيق دائمة وليست مؤقّتة لسنة»، وبهذا المستوى الدولي، للبحث في الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين في أراضي الـ48، والممارسات الإسرائيلية فيها. وهو مهمّ أيضاً لأنه يمثّل المرة الأولى التي يعالج فيها «مجلس حقوق الإنسان» الأسباب الجذرية للتمييز العنصري الإسرائيلي المنهجي ضدّ الشعب الفلسطيني في الداخل والأراضي المحتلة عام 1967. وعلمت «الأخبار»، من مصادر حقوقية، أن عدداً من مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تستعدّ خلال الأسابيع المقبلة لتقديم طلبات لتحقيق دولي في جرائم حرب وانتهاك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد جيش الاحتلال خلال المعركة الأخيرة، إضافة إلى طلبات ستُوجَّه إلى دول أوروبية بمحاكمة مسؤولين في جيش الاحتلال لمسؤوليتهم عن قتل المدنيين.

لكن، وبينما عبّرت الولايات المتحدة عن «الأسف الشديد»، ورأت أنه «يهدّد بعرقلة التقدّم الحالي في المنطقة»، انتقد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ربط الاحتلال إدخال المساعدات إلى قطاع غزة بحلّ قضية الجنود الأسرى، محذراً أيضاً من أن «إخلاء العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح والتوتر في المسجد الأقصى سيدفعان الموقف نحو اشتعال جديد وتدحرج نحو الحرب». وتزامناً مع حديث القناة 12 العبرية، صباح أمس، عن «تعثّر في الاتصالات حول اتفاق التهدئة مع غزة، وتزايد فرص تدهور الأوضاع إلى جولة جديدة، ورفع الجيش أهبته لهذا الخيار»، قال بلينكن في مقابلة أجراها معه موقع «والا» العبري، في ختام زيارته فلسطين المحتلة أمس، إن بلاده «تتفهّم الحاجة إلى استعادة الأسرى الإسرائيليين من غزة، لكن ترى ضرورة عدم ربط التقدم في هذا الملف بإدخال المساعدات، لأن هناك

كشفت «القسام» أسراراً جديدة حول صواريخها ولا سيما رؤوسها

احتياجات عاجلة في القطاع ويجب إعطاء أمل للسكان، فهذه الطريقة الوحيدة لمنع حرب جديدة».

في غضون ذلك، كشف المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس»، يانيف كوفوفيتس، أن الجيش الإسرائيلي «غير قادر إلى الآن على تحديد درجة ارتداع حماس بعد 12 يوماً من الحرب». وبخلاف تقديرات المستوى السياسي عن ارتداع الحركة، يرى مسؤولون كبار في الجيش، خلال نقاشات داخلية، أنه في هذه المرحلة «لا يمكن التحديد إلى أيّ درجة رُدعت حماس، وكيف سيؤثّر الضرر في غزة في قراراها بدء حرب أخرى قريباً». لكن القيادي في «الجهاد الإسلامي»، خالد البطش، ردّ بأن التزام فصائل المقاومة بوقف النار هو بمقدار التزام الاحتلال، مشدداً على أن «الشيخ جراح والقدس والاعتداءات على الأقصى واغتيال قادة المقاومة خط أحمر».

في سياق ذي صلة، كشف الجناح العسكري لـ«حماس»، كتائب القسام، عن السرّ في «قوة صواريخ سجيل التي استُخدمت في معركة سيف القدس وأحدثت دماراً كبيراً ووسّعاً في عسقلان المحتلة»، مشيرة إلى أن «عائلة سجيل تتميز بقدرة تدميرية عالية لأن رؤوسها من القذائف البريطانية التي عُثر عليها قبالة شواطئ غزة وجرت إعادة تدويرها، وقد دكت بها المقاومة عسقلان خلال معركة حد السيف عام 2018 لأول مرة». وأضافت الكتائب، التي نظّمت عرضاً عسكرياً في شوارع القطاع أمس، أن «ثلاثة أنواع من الصواريخ تمّ استخدامها للمرّة الأولى خلال سيف القدس هي عياش 250، وA120، وSH85 الذي يحمل رأساً متفجّراً ذا قدرة تدميرية هائلة، ويصل مداه إلى 85 كلم، فيما لحقه صاروخ M75 وR160 وJ80 الذي بات يمتلك قوة هائلة في تضليل القبة الحديدية». ويضاف إلى ما سبق «Q20-Q12» الذي يُعدّ امتداداً لأجيال الصواريخ الأولى، ويصل مداه إلى 20 كلم، لكن استخدم بكثافة وأحدث دماراً وخسائر لدى الاحتلال في عسقلان.

إلى ذلك، قرر وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، تمديد ولاية رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، عاماً إضافياً، مبرّراً التمديد بأنه «جاء في الوقت الذي نشهد فيه تغييرات إقليمية وتحديات على مختلف الجبهات، وهو أمر بالغ الأهمية لأمن إسرائيل».

للمرة الأولى تشكك لجنة تحقيق دائمة وليست مؤقتة لسنة (أ ف ب)

الطواقم الطبية الغزّية: غادرْنا الطوارئ ولم تغادرْنا!

غزة ـ يوسف فارس

يُشعرك قسم الاستقبال والطوارئ في مستشفى الشفاء المركزي غرب مدينة غزة، وأنت تتنقّل في ممرّاته المكتظّة بأعداد كبيرة من المصابين، بهول ما شهده الطاقم الطبي الذي عمل بكامل طاقته على مدار 11 يوماً من الحرب. الأطباء والممرضون لا يزالون لا يستطيعون السير على نحو طبيعي بين الأسرّة، فهم يواصلون الركض الذي اعتادوه في الأيام الماضية. صحيح أنه بعد أيام من انتهاء العدوان توقّفت حالة «الطوارئ القصوى»، لكن حالة الإشغال في أسرّة المستشفى وصلت إلى أعلى مستوياتها. والسبب أن مستشفيات المحافظات الأخرى تلجأ إلى تحويل الحالات الصعبة إلى «الشفاء» بوصفه المجمع المركزي.

الأزمة ليست حصراً في الاستهداف المكثّف لمنازل المواطنين، والذي خلّف إصابات بالمئات وصلت أعداد كبيرة منها على نحو متزامن. يقول الدكتور هاني الهيثم، وهو مدير القسم: «هذا الحدث ليس جديداً، فهي الحرب الرابعة... الطواقم الطبية امتلكت من الجلادة والقدرة على العمل تحت الضغط ما يؤهّلها للسيطرة على الأحداث الكبيرة»، مستدركاً: «هذه المرّة الأولى التي نواجه فيها عدواناً بهذا المستوى، ونحن أصلاً في حالة إشغال تامّة بسبب موجة كورونا الثانية التي وصل عدد الوفيات فيها إلى 20 حالة يومياً، والمصابون فوق الألفين».

وكان قطاع غزة قد دخل منذ منتصف آذار/ مارس الماضي جولة ثانية من جائحة كورونا، بعدما وصلت أعداد المصابين إلى 107,442 حالة، والوفيات إلى 1007. وإضافة إلى ما سبق، ثمّة أزمات قديمة ـ جديدة متعلّقة بالشحّ الكبير في المستهلكات الطبية. يضيف الهيثم: «هذا الواقع نشهده في كلّ عدوان، فالمستهلكات الطبية في الوضع الطبيعي في مخازن الوزارة أصلاً أقلّ من الحاجة المعتادة». وفق الإحصاءات، تعامل مجمع «الشفاء» وحده خلال 11 يوماً مع ما يزيد عن ألف إصابة، علماً أن الطاقة الاستيعابية لقسم «الطوارئ» لا تتجاوز 50 حالة، خاصة أن هذا القسم بقي على حاله منذ أُسّس عام 1987 حينما كان عدد سكان قطاع غزة لا يتجاوز 800 ألف نسمة، واليوم يزيد عن مليونين.

يُجمع الطاقم الطبي هنا على أن الموقف الأصعب الذي عاشوه كان استشهاد زميلهم الدكتور أيمن أبو العوف، وهو مسؤول قسم «كورونا» في المستشفى. يقول الهيثم: «كان الأمر مفاجئاً لأن الفاصل الزماني بين مغادرته المستشفى ووصوله شهيداً لا يتجاوز الساعتين... كان الدكتور أيمن مقيماً في المستشفى بصورة شبه دائمة ولا يغادر إلا للطوارئ المهم». في تلك الليلة، غادر بعد أيام من مبيته للراحة والاستحمام، ليلقى حتفه في مجزرة شارع الوحدة منتصف ليلة 16 الجاري. لكن أكثر ما لا تستطيع أن تنساه الحكيمة ولاء أبو جربيان، المصابة الطفلة زينة الكوك، ابنة الأعوام الستة، التي انتُشلت من تحت ركام منزل أهلها في شارع الوحدة. كان على أبو جربيان أن تمتلك من الصلابة ما يكفي لتُقدّم إجابات مقنعة في كلّ مرة تسأل فيها الكوك عن أمّها وذويها الذين تفصل بين أشلائهم وابنتهم الناجية ستارة زرقاء. تقول أبو جربيان: «ترافقني زينة في كلّ لحظة، بطريقة سؤالها وبكائها في كلّ مرة أعود إليها من دون أن يرافقني أحد من عائلتها... مشهد استراقي النظر إليها وإلى بقية أفراد أسرتها الذين غيّر غبار الركام ملامحهم، والأطباء يحاولون عبثاً البحث عن أحياء بينهم».

أمّا مالك أبو القرع، وهو مسؤول قسم التمريض، فيقول إنه من سوء الحظ أن العدوان تزامن مع عيد الفطر، ما زاد نسبة الإصابات بين الأطفال الذين خرجوا بملابس العيد وألعابه وعادوا أشلاء إلى المستشفى. يقول أبو القرع: «أزعم أن كلّ مَن يعمل في المستشفى شعر بأن واحداً من هؤلاء الأطفال هو واحد من أولاده، لكنه أسرّ ذلك في نفسه، لأن الاستسلام لضعف النفس غير مسموح في حالتنا». وبحسب إحصاءات وزارة الصحة في غزة، وصلت حصيلة العدوان الإسرائيلي على القطاع إلى 243 شهيداً بينهم 66 طفلاً و39 امرأة، فيما بلغت حصيلة الإصابات 1910.

«غادرْنا الطوارئ ولم تغادرنا»، يقول الحكيم محمود مطر، موضحاً أن «أكثر ما تعانيه الطواقم الطبية بعد العدوان هو شعورها الدائم بدوامة العمل». ويضيف: «نعود إلى المنزل، وذهنك يعيش حالة الطوارئ». وانعكس ذلك على قدرة العاملين على النوم، لأن العمل بجدول الطوارئ قرابة أسبوعين، والنوم ثلاث ساعات في كلّ 24 ساعة، جعلا من إمكانية النوم على نحو طبيعي متعذّرة، إلى حدّ أن محاولات النوم قد تمتدّ عشر ساعات متواصلة من دون جدوى!

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

حرد إماراتي من التطنيش المصري: عبد الله الثاني يتوسّط

القاهرة ــ الأخبار

لم تكن زيارة ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، للأردن يوم أمس زيارة عادية، في ضوء تعمّق هوّة الخلاف بين القاهرة وأبوظبي حول الملفّ الفلسطيني، حتى بعد زيارة ابن زايد الأخيرة للقاهرة قبل أسابيع. الخلافات التي كان تمّ احتواؤها، عادت من جديد، ليس بسبب مواقف مصر التي ترى فيها الإمارات تشدُّداً غير مبرّر، ومحاولة للعب أدوار تتجاوز بقية الدول العربية الراغبة في «المساهمة»

> الخلاف المصري - الإماراتي متمحور حول نقاط رئيسة، أبرزها آلية التعامل مع «حماس»

في هذا الملف، فقط، ولكن أيضاً بسبب البيات العمل ووسائله، ولا سيما مع تجاهل مصر إشراك الإمارات ومسؤوليها في اجتماعات واتصالات عدّة، والتقارب المصري - القطري على حساب أبو ظبي، التي تقف وحيدة في مواجهة الدوحة الآن.

يحاول ابن زايد أن يحفظ مكانته الإقليمية، ويظهر كقائد قادر على تولّي السلطة فعلياً قريباً، لكن ما يواجهه من تجاهل مصري وتنسيق غير مسبوق بين القاهرة والدوحة، بل وإبداء الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، حماساً لزيارة قطر تلبية لدعوة أميرها، عكس تحرّكات تتابعها السعودية عن كثب، من دون فتح أيّ أحاديث مباشرة في الوقت الحالي. الخلاف المصري - الإماراتي متمحور حول نقاط رئيسة، أبرزها آلية التعامل مع «حماس»، وحرد أبو ظبي من تجاهل دورها وتطنيش مطالبتها بالدفع نحو الوقف غير المشروط لإطلاق الصواريخ، مراعاة لاتفاق التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي، الذي يُتوقّع، على رغم كلّ ما حدث، أن يتعزّز خلال الفترة المقبلة عبر عدّة فاعليات مشتركة. ترى الإمارات أنها خسرت رهانها على الملفّ الفلسطيني الذي يُمكّنها من الوصول إلى صنّاع القرار الأميركيين، وأن الدور الذي كان يمكن أن تلعبه اختطفته مصر، في وقت تحاول فيه القاهرة إظهار نفسها كوسيط «نزيه» لا يرغب في تغليب طرف على آخر، ويحتفظ بمسافات من جميع الأطراف، بمَن فيهم الإسرائيليون أنفسهم الذين أبدوا في بعض الأحيان امتعاضاً من بعض التصرّفات المصرية. في التحرّكات الأميركية، كثير من التفاصيل التي أغضبت الإمارات، خاصة بعد قرار فتح القنصلية الأميركية في القدس مجدّداً، وهو القرار الذي جرى إبلاغه للقاهرة أولاً من دون أبو ظبي، فيما يُعتبر ابن زايد أن تغيّر موقف السيسي وتصرّفاته المنفردة ستؤثّر على العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الفترة المقبلة، وهو ما دفع الإمارات للجوء إلى الأردن.

ترى الإمارات أنها خسرت رهانها على الملفّ الفلسطيني الذي يُمكّنها من الوصول إلى صنّاع القرار الأميركيين، وأن الدور الذي كان يمكن أن تلعبه اختطفته مصر، في وقت تحاول فيه القاهرة إظهار نفسها كوسيط «نزيه» لا يرغب في

يسعى ملك الأردن، عبدالله الثاني، إلى التوسّط بين أبو ظبي والقاهرة خلال الأيام المقبلة، وسط ترتيبات للقاء مشترك بينه وبين السيسي لمناقشة مسألة العلاقة مع الإماراتيين، وضمن ترتيبات أوسع مرتبطة بالملفّ الفلسطيني، حيث يُتوقّع أن تشهد القاهرة لقاءات مكثّفة سرّية ومعلَنة، من بينها مع مسؤولين إسرائيليين. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن الاتصالات الجارية مع الدوحة بشأن الملفّ الفلسطيني تطرّقت أيضاً إلى المصالح المصرية في إثيوبيا، وتحديداً مسألة سدّ النهضة، لكن مصر لا تزال تُفضّل الصمت في شأن هذه النقطة التي تثار حتى في اللقاءات الجارية حول غزة وإعادة الإعمار وملفّ المصالحة.

جهاز المخابرات العامّة يعدّ تقارير يومية عن الوضع في غزة، وتقديرات موقف في شأن التعامل مع الإسرائيليين أو الفلسطينيين على حدّ سواء، في وقت يُتوقّع فيه أن تكون هناك تغييرات جذرية في آلية التعامل مع السلطة في رام الله، ولا سيما بعدما أبدى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تصلّباً كبيراً إزاء الموقف المصري خلال الأيام الماضية. في المقابل، بات القيادي المفصول من حركة «فتح»، محمد دحلان، بعيداً عن المشهد بشكل كامل، خاصة في ضوء تراجع الإمارات ونشاطها، وسط محاولات من مقرّبيه للتواصل مع مصر بشكل أكبر، وهو ما تركّب به القاهرة وفق شروطها التي «لا تمنح أفضلية لأحد على حساب الآخر، حتى لو كان مدعوماً مالياً»، كما تقول المصادر نفسها.

ابن زايد يصالح عمّان: بحثاً عن منفذ إلى غزة

تبدو عمّان مناسبة لتولّي القناة المالية الإماراتية مع السلطة، ما يمكن أن يُعدّ عربون صلح ضمني (أ ف ب)

عمّان - الأخبار

زيارةٌ خاطفة أجراها ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، للعاصمة الأردنية، عمّان، تُشبه إلى حدٍّ بعيد زيارات الملك عبدالله، أخيراً، للإمارات، لكونها سريعة، وغير مُعلن عنها مسبقاً، ولا تخرج عنها سوى تصريحات فضفاضة لا تُعبّر عن حقيقة الموقف. اللافت أن الزيارة جاءت بُعيد نشر صحيفة «غارديان» البريطانية تقريراً حول ملابسات «حادثة الفتنة» الأخيرة في الأردن، تحدّثت فيه عن أن الجانب الأميركي، عبر السفارة في عمّان، هو مَن بلّغ المخابرات العامة الأردنية بما كان يُحاك بين مستشار الرئيس الأميركي السابق جاريد كوشنر، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، لتغيير معالم المنطقة وإزاحة عبدالله عن عرشه، على خلفية استيائهما من رفض هذا الأخير مشروع «صفقة القرن»، واستهداف المخطّط، وفق الصحيفة، إقصاء الوصاية الهاشمية على الحرم القدسي، واستبدالها باتفاق سعودي - إسرائيلي كان سيتمّ بكلّ تأكيد في ما لو بقي دونالد ترامب في البيت الأبيض لولاية رئاسية ثانية. كما أشار التقرير إلى علْم الإماراتيين بالاتفاق، الذين اشترطوا في مقابل تساوقهم مع كوشنر - ابن سلمان الحصول على طائرات «إف-35» من واشنطن، في صفقة عرقلتها إدارة جو بايدن بدايةَ العام، وما لبثت أن عادت ووافقت عليها منتصف نيسان/ أبريل الماضي.

على أن عبدالله بدا مبتسماً لدى استقباله ابن زايد في مطار ماركا العسكري، وغرّد عبر موقع «تويتر»: «سررتُ بزيارة الشيخ محمد بن زايد لعمّان، وفي كلّ لقاء يجمعني مع أخي العزيز أبي خالد، يكون العنوان الأبرز خدمة بلدينا وشعبينا الشقيقين، وقضايا الأمّة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية». اللقاء الذي استغرق أقلّ من ثلاث ساعات، ضمّ إلى الملك، ولي عهده الأمير حسين، ورئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، ورئيس الديوان الملكي يوسف العيسوي، ومدير مكتب الملك جعفر حسان، ومدير المخابرات العامة أحمد حسني حاتوقاي. ويمثّل هؤلاء الدائرة الأولى للملك، بمَن فيهم رئيس المخابرات التي حجّمها عبدالله قبل عدّة أشهر برسالة قاسية أتبعت بإحالات على التقاعد. أما مرافقو ابن زايد، فهم: ابنه حمدان، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة منصور بن زايد آل نهيان، والسفير الإماراتي في عمّان أحمد علي البلوشي.

ويمعزل عن «حادثة الفتنة»، فإن زيارة ابن زايد للأردن ربّما تكون مرتبطة بالمفاوضات المارثونية الجارية حول الملفّ الفلسطيني، والتي تريد كلّ من أبو ظبي وعمّان حجز دور لها فيها، خصوصاً بعدما بدا أن الأميركيين يهملون الدورَين معاً لمصلحة اللاعبَين القطري والمصري. وفي هذا الإطار، يظهر أن الإمارات تبحث عن قناة مضمونة لصرف أموالها في قطاع غزّة، وهي قد ترى في عمّان الخيار الأنسب لذلك، ما يمكن أن يُعدّ عربون صلح ضمني من ناحية، وإشراكاً للأردن في معادلة صرف الأموال إلى حين إرساء شكل جديد للسلطة في الضفة الغربية، من ناحية ثانية.

على الصعيد الداخلي الأردني، وفي ظلّ تحرُّك العشائر «بالمعنى الاعتباري» تفاعلاً مع الأحداث الأخيرة، وبقاء سقف التحرّكات الرسمية ضمن العلاقة المستقرّة على برودتها مع تل أبيب، يأتي استحقاق محاكمة باسم عوض الله المنتظرة، والتي ستكشف النقاب عن الجهات الخارجية المتورّطة في تأليب الأمير حمزة على أخيه، عبر الإشارة إلى تسجيلات تملكها الدولة الأردنية ولا تُظهرها لأهل الأردن، بل تستخدمها، على ما يبدو، في جولات ضغط مع الرياض وأبو ظبي، عبر تسريبها إلى صحافيين في وسائل إعلامية أجنبية.

> يظهر أن الإمارات تبحث عن قناة مضمونة لصرف أموالها في قطاع غزّة

اليمن

احتلال مستديم برعاية واشنطن

أبو ظبي تحرس المصالح الإسرائيلية في ميون

أعاد التقرير الذي نشرته وكالة «أسوشييتد برس» الأميركية، في شأن إنشاء قاعدة جوية في جزيرة ميون التي تبعد بضعة كيلومترات عن مضيق باب المندب، تسليط الضوء على مساعي الإمارات إلى إدامة احتلالها هذه الجزيرة وغيرها من الأرخبيلات اليمنية. وهي مساعٍ ليس الجانب الأميركي، الذي تضادت الوكالة ذكر أيّ دور له، بعيداً عنها بل يمكن القول إنه المُحرّك الرئيس لها والمشرف عليها منذ العام 2015، لما للسيطرة على ميون من أهمية في «حماية مصالح الولايات المتحدة وضمان أمن إسرائيل»

صنعاء - رشيد الحداد

أثار التقرير الذي نشرته وكالة «أسوشييتد برس» الأميركية، قبل أيام، عن إنشاء قاعدة عسكرية جوّية في جزيرة ميون اليمنية المطلّة على مضيق باب المندب، من قِبل أطراف أجنبيين، سخطاً شعبياً في مختلف المحافظات اليمنية ضدّ دول التحالف السعودي - الإماراتي، وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، والميليشيات المحلية الموالية للإمارات في الساحل الغربي وباب المندب. وعلى هذه الخلفية، اتهم المئات من الناشطين اليمنيين الموالين لـ«التحالف» حكومة هادي بـ«الخيانة العظمى» والتفريط في سيادة اليمن وتهديد أمنه القومي، بل والأمن القومي العربي عموماً، على اعتبار أن من شأن ذلك تحقيق حلم إسرائيل في السيطرة على الجزيرة بغطاء من دول «التحالف»، وتحديداً الإمارات، للمرّة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي.

وتعمّدت الوكالة، في تقريرها الذي أقرّت فيه بوقوف الإمارات وراء إنشاء تلك القاعدة في ميون، تجاهُل الدور الأميركي في احتلال الجزيرة أواخر عام 2015. وفي هذا الإطار، تفيد مصادر مطّلعة بأن دول «التحالف» تحرّكت في اتّجاه باب المندب بتوجيه وإشراف من القيادة المركزية الأميركية، بعدما أعلن الجانب الأميركي، في النصف الثاني من العام نفسه، جزيرة ميون منطقة عسكرية، ممهّداً بذلك لمشروع قاعدة جوّية تتحكّم في مضيق باب المندب، وتشرف عليها كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، بغطاء إماراتي، لتكونَ إحدى نقاط الارتكاز في عمليات التحشد الاستراتيجي الأميركي لمواجهة إيران وروسيا والصين. وخلال النصف الأخير من عام 2016، بدأ العمل الأميركي - الإسرائيلي، عبر أبو ظبي، على إنشاء القاعدة، بدءاً من بناء مدرج للطائرات بطول 2000 متر أُنجز أواخر عام 2017. ولكن قدرات المدرج كانت محدودة، وهو ما استدعى استبدال مدرج آخر به، أُنشئ فعلياً بعد عقْد الرياض مؤتمراً لـ«تعزيز أمن البحر الأحمر» في عام 2018، بمشاركة عدد من الدول، من بينها مصر. وبحسب المصادر نفسها، فإن «دول العدوان أقامت أكثر من ثمانية هنغارات عملاقة، واستبدلت المدرج الخاص بالطائرات الحربية الذي سبق إنشاؤه بمدرج أكبر لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطائرات المعادية مع مرابضها».

على أن الجزيرة التي لم يُرفع فيها العلم اليمني منذ احتلالها، تحتوي فنارا كبيراً في الجهة الشرقية لإرشاد السفن أصبح بدوره مهدّداً بالتوقّف. ففي مدى السنوات الماضية، لم تُقدّم دول الاحتلال أيّ خدمات للمواطنين، مع تحوُّل الجزيرة التي تبعد قرابة أربعة كيلومترات عن مدينة باب المندب، ونحو 20 كيلومتراً عن الممرّ الدولي، وتُقدَّر مساحتها بـ14 كيلومتراً مربّعاً بطول 5,5 كيلومترات، وعرض أربعة كيلومترات، إلى موطن للغرباء تحت غطاء الإمارات. وفي السنوات الأخيرة، تعرّض سكّان الجزيرة - الذين لا يتجاوز عددهم 400 نسمة - لحملات تهجير وتنكيل ممنهجة من قِبَل القوات الإماراتية والميليشيات الموالية لها. وفي هذا السياق، تقول مصادر حقوقية إن الإمارات سلّمت الجزيرة، عام 2016، لميليشيات جنوبية موالية لها، حاولت تهجير السكّان الأصليين إلى منطقة ذوباب الواقعة على بعد 25 كيلومتراً من المضيق، فقوبلت تلك المحاولات بالرفض، ما دفع أبو ظبي إلى التراجع عن التهجير القسري تحت ضغط المنظمات الحقوقية. ولكنّها عمدت، في المقابل، إلى تضييق خيارات العيش على سكّان الجزيرة البركانية الذين يعتمدون على صيد الأسماك، فمنعتهم من ممارسة الصيد التقليدي، وألقت القبض على الرافضين لسياسة التهجير بذرائع

> في عام 2015، أعلن الجانب الأميركي ميون منطقة عسكرية، ممهّداً بذلك لمشروع القاعدة الجوّية

مختلفة، أبرزها ممارسة التهريب ونقل معلومات استخبارية عن تحرّكات الإمارات وشركائها في الجزيرة. وتشير المصادر الحقوقية إلى أن القوات الإماراتية وميليشيات طارق صالح الموالية لها داهمت منازل معظم سكّان المدينة خلال العامين الماضيين، واستجوبت وسجنت العشرات منهم من دون مبرّر قانوني، مؤكدة أن أبو ظبي وشركاءها في القاعدة العسكرية في ميون كلّفوا ميليشيات طارق صالح، مطلع آذار/ مارس الماضي، بالتفاوض مع سكان الجزيرة لإغرائهم بحوافز مالية ومساكن بديلة في مدينة سكنية تمّ بناؤها بتمويل أميركي - إماراتي في منطقة يختل، بالقرب من مدينة المخا. وكان الهدف من إنشاء المدينة تهجير سكان عدد من الجزر الاستراتيجية في باب المندب لتحويلها إلى قواعد عسكرية أجنبية.

وعلى رغم إبلاغ جهات محلّية، حكومة هادي، بالتحرّكات الأميركية - البريطانية - الإسرائيلية، وبإنشاء أوّل قاعدة عسكرية مشتركة في جزيرة ميون، بالتزامن مع تحرُّكات مماثلة شهدها عدد من الجزر الواقعة بالقرب من باب المندب، كجزيرة حنيش الكبرى حيث تواجد قوات أجنبية وإماراتية منذ منتصف حزيران/ يونيو 2020، إلا أن حكومة هادي نفت، على لسان مدير مكتب الرئاسة في الرياض عبد الله العليمي، قبل أيام، علمها بذلك. لكن مصادر محلية في مديرية المخا أكدت، لـ«الأخبار»، أن تحرُّكات أميركية وبريطانية ووفوداً عسكرية مصرية وأخرى يُعتقد أنها إسرائيلية زارت، بشكل مكثّف، ميون، خلال النصف الثاني من العام الفائت. وفي منتصف شباط/ فبراير الماضي، عندما وصلت سفينة تجارية محمّلة بمعدّات عسكرية وعلى متنها ضبّاط إماراتيون وآخرون أجانب لم تُعرف هويتهم، إلى الجزيرة، تمّ إبلاغ الجهات المسؤولة التابعة لحكومة هادي، لكنها تجاهلت البلاغ. ولفتت المصادر إلى أن ثمّة غرف عمليات عسكرية في ميون يوجد فيها عناصر من عدد من الدول (سعوديون وإماراتيون وبريطانيون وأميركيون)، تمّ نقل بعضهم إلى الجزيرة مطلع العام الجاري، عبر مروحية إماراتية، من ميناء عصب الإريتري.

وفي وقت سابق، ذكرت صحيفة «جيروزالم بوست» العبرية أن بناء القاعدة الأميركية - الإسرائيلية في جزيرة ميون قد بدأ. وقالت الصحيفة إن التطبيع بين إسرائيل ودول «التحالف»، وخصوصاً الإمارات، يجعل لإسرائيل مصلحة مباشرة في الحرب على اليمن، أكثر من أيّ وقت مضى. وأشارت إلى تقارير تؤكد نيّة الولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية في ميون بهدف «حماية مصالحها وضمان أمن إسرائيل»، لكون هذه الأخيرة وحليفتها الإماراتية تُعتبران مضيق باب المندب ذا أهمية استراتيجية رئيسة في ضمان الوصول إلى المحيط الهندي وما وراءه.

تحوّلت جزيرة ميون، بغطاء إماراتي، إلى موطن للغرباء (أ ف ب)

العالم

تركيا

على رغم مرور أكثر من 20 يوماً على بدء مسلسل التسجيلات والفضائح، لم يحرّك القضاء التركي ساكناً (أ ف ب)

لم يَحُل انشغال السلطات التركية بالتطوّرات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، دون إظهارها قلقاً متعاظماً إزاء ما يجري في الداخل، بعد قيام رجل المافيا الشهير، سادات بكر، بتسريب سبعة مقاطع مصوّرة يظهر فيها الشراكة المثلّثة التي تجمع السياسة والمافيا والشرطة، مصوّباً خصوصاً على حزب «العدالة والتنمية»، المتورّطة قياداته في «أعمال قذرة»، كما يدّعي. لكن المُقلِق بالنسبة إلى بعض المراقبين المقرّبين من السلطات، هو احتمال ضلوع الإمارات في تلك التسريبات، بهدف ضرب تركيا وتصفية الحسابات معها، وسط ترجيحات تشير إلى وجود رجل المافيا على الأراضي الإماراتية

المافيا في مواجهة «العدالة والتنمية»
تسريبات سادات بكر برعاية أبو ظبي؟

محمد نور الدين

في الظاهر، كانت تركيا منشغلة، في شهر أيار/ مايو الجاري، بالتطوّرات في فلسطين والمعادلات التي قلبتها المقاومة هناك. لكن القلق بدأ عظيماً إزاء ما يجري في الداخل التركي. فعلى امتداد هذا الشهر، وبدءاً من الثاني منه، كان زعيم المافيا العتيق، الضابط السابق في الاستخبارات التركية سادات بكر، يفجّر أولى قنابله العنقودية التي توالت في كلّ اتّجاه، وقد بلغت، حتى الآن، سبعة شرائط فيديو يشرح في كلّ منها كواليس إحدى القضايا التي تعكس العلاقة المثلّثة بين السياسة والمافيا والشرطة. وهي علاقة قديمة طبعت تاريخ تركيا الحديث، ولم تنجُ منها سلطة. لكن ما يحاول بكر (49 عاماً) كشْفه الآن، يمسّ بصورة مباشرة الأمن العام في أواخر السبعينيات، والتنمية»، وما الاتهامات بتورُّط قيادات منه أو مقرّبة منه بـ«أعمال قذرة»، إلّا من شغل المافيا. ومن هؤلاء المذكورة أسماؤهم: بن علي يلدريم رئيس الحكومة والحزب السابق، وبرات البيرق الوزير المدلَّل وصهر الرئيس رجب طيب إردوغان. وبعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على الأخيرة من شراكة المافيا والدولة المستمرّة منذ عقود. وفي آخر فيديو نشره، يقول إن إركام يلدريم، ابن بن علي يلدريم، متورّط في عملية تهريب المخدرات من فنزويلا إلى تركيا بالتعاون مع وزير الداخلية السابق محمد أغار، وذلك بعدما كان إركام يتّخذ من كولومبيا مركزاً لتجارة الكوكايين. لكن نظراً إلى اشتداد الملاحقة الأميركية وكشْف تهريب خمسة أطنان من الكوكايين من كولومبيا، تقرّر نقل النشاط المافيوي إلى فنزويلا، حيث الرقابة الأميركية ضعيفة. وقد ذهب إركان مرتّين إلى كاراكاس في مطلع العام الحالي لهذا الغرض، وصدّر الكوكايين عبر جمهورية الدومينيك ومنها إلى قبرص وتركيا. ونظراً إلى أن ابن محمد أغار، تولغا، هو نائب عن حزب «العدالة والتنمية»، ففي هذا شبهة غير مباشرة على الحزب نفسه. ويقول بكر إنه لا يعتقد أن بن

> **آثار اختفاء بكر والحديث عن وجوده في الإمارات علامات استفهام عن الدور الذي تلعبه أبو ظبي**

علي يلدريم يعرف بهذه الأمور، لكن دَوْر أغار ثابت.

ويتّهم بكر محمد أغار باغتيال الصحافي صواش بولدان، زوج رئيسة «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، بيرفين بولدان، وذلك في عام 1994. كما أن المافيا هي التي تقف وراء جريمة اغتيال الصحافي العلماني أوغور مومجو (عام 1993)، الذي فضح هذه المافيات، علماً بأن الاتهامات انصبّت حينها على المتشدّدين الإسلاميين. ويقول بكر إن أوّل مَن جاء إلى مسرح الجريمة هو وزير الداخلية، محمد أغار، لأنه كان المسؤول عنها. ويضع سادات في أحد فيديواته صورة لوزير الداخلية الحالي، سليمان صويلو، مع أحد تجّار المافيا، متسائلاً عن وجود هذا التاجر خارج السجن. كذلك، يتّهم الدولة التركية بقتل الصحافي اليساري القبرصي قوتلو أدالي، عام 1996. واعتقلت السلطات التركية، الأحد، في منطقة فتحية في محافظة موغلا، أتيلا بكر (52 عاماً)، شقيق سادات، لأن اسمه ورد في كلام أخيه عن الإعداد لعملية اغتيال أدالي. واستنكر سادات الاعتقال، قائلاً: «لماذا لا يُعتقل أيضاً محمد أغار أو كركوت إيكين، ضابط الأمن السابق والمتّهم بالمشاركة في الجريمة؟».

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على بدء نشر فيديوات بكر، فإن صحيفة «قرار» تلفت الانتباه إلى أن البرلمان التركي لم يشكّل لجنة تحقيق، فيما تبقى تصريحات المسؤولين الكبار خجولة. وعلّق الناطق باسم «حزب الشعب الجمهوري»، فائق أوزتراك، بالقول «انقلاب 15 تموز/ يوليو 2016 قامت به أميركا وإسرائيل ومؤلّفته دبي. وكان هذا أوّل اعتداء خارجي على جمهورية تركيا منذ إعلانها. وبدبي هي نفسها التي تموّل حزب العمّال الكردستاني في سوريا وفي العراق». وينهي قره غول مقالته بالقول إن «ألف سادات بكر سيَظهر لاحقاً»، والهدف ضرب إردوغان وتركيا.

المخدرات، على رغم وجود الدلائل كافة، هو صورة للعفونة في الدولة»، فيما سأل باباجان: «ما الذي يجب أن يتوافر للبدء بالتحقيق؟». ورأى سركان أوزجان، الناطق باسم حزب «المستقبل» الذي يرأسه أحمد داود أوغلو، بدوره، أنه «على رغم كلّ هذه الجرائم والمخدرات والانتحارات، فإن الدولة لا تتحرّك، وهي بذلك تلعب لعبة القرود الثلاثة: لم أرَ ولم أسمع ولم أتكلّم».

«مسلسل بكر» الذي أثار انتباه الصحافة الأجنبية، أربك من دون شكّ حزب «العدالة والتنمية» الحاكم وشريكه حزب «الحركة القومية». ونظراً إلى أن لـ«الحركة القومية» تاريخاً عريقاً، منذ السبعينيات، في العلاقة مع التنظيمات المافيوية والقومية المتطرّفة، فقد تصدّى زعيمه، دولت باهتشلي، للدفاع عن وزير الداخلية الحالي صويلو، والسابق آغار. وهو في ذلك إنّما شكّل خطّ دفاع عن إردوغان، الذي دخل بدوره على الخطّ، وإن متأخّراً جداً، بعد ثلاثة أسابيع، في محاولة لتبرئة وزير داخليته. وكانت تسجيلات بكر كشفت أن صراعاً يدور بين وزير الدفاع خلوصي آقار، ووزير الداخلية، من أجل أن يُلحِق آقار الدرك بوزارة الدفاع، وهو ما فشل فيه هذا الأخير. أيضاً، برز خلاف بين صويلو ووزير العدل عبد الحميد غول، على قاعدة عدم تحرّك القضاء في القضية. ويقول الكاتب محمد علي غولير، في مقالة نُشرت يوم أمس في صحيفة «جمهورييت»، إن السجالات الدائرة حالياً تُظهر صراعاً داخلياً كبيراً بين أجنحة «العدالة والتنمية» المتمثّلة في كلّ من برات البيرق ونعمان قورتولمش وسليمان صويلو وبن علي يلدريم وخلوصي آقار.

لكن اختفاء بكر منذ فترة، وهو الذي غادر تركيا خلسةً في مطلع العام الماضي، والحديث عن وجوده في الإمارات حيث يواصل نشر فيديواته تباعاً، أثار علامات استفهام عن الدور الذي تلعبه أبو ظبي في هذا المسلسل. سؤال طرحه رئيس تحرير صحيفة «يني شفق» السابق والمقرّب جداً من إردوغان، إبراهيم قره غول، مرّتين، الإثنين الماضي وأمس الخميس، ما يعكس استياء الرئيس التركي من اعترافات بكر. بحسب الكاتب، فإن هناك «عملية كبيرة مدمّرة وهدّامة ضدّ تركيا تتمّ عبر استخدام بكر أداةً». ويرى أنه في الظاهر يبدو أن بكر يقوم بعملية انتقامية من خصوم له في الداخل التركي، لكن الأهم، يقول، «مَن هم وراءه ويحمونه ويحرّكونه ليضربوا تركيا». ويشير قره غول إلى أن «اللعبة الجديدة مركزها دبي، وهدفها تصفية الحسابات مع أنقرة. وكما استخدم أعداء تركيا بالأمس جماعة فتح الله غولن، ها هم يستخدمون اليوم سادات بكر». ومع ذلك، فإن «مسألة بكر ليست مسألة مافيا فحسب. ونحن شاهدنا مثيلاً لها بين عامَي 2013 و2015 بواسطة جماعة غولن. وبكر لا يملك مثل هذا الأرشيف الضخم حول المافيا وتركيا، بل هم جماعة غولن الذين برّدوَن المافيا بمثل هذه الفيديوات التي يتمّ تركيبها في دبي، على قاعدة أنهم مع أيّ جهة تستطيع أن تُلحق الأذى بتركيا، من ليبيا وقره باغ إلى فلسطين وشرق المتوسط». ويتّهم قره غول وليّ عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، ومستشاره محمد دحلان، بتنسيق هذه الأمور. ويقول إن «انقلاب 15 تموز/ يوليو 2016 قامت به أميركا وإسرائيل ومؤلّفته دبي. وكان هذا أوّل اعتداء خارجي على جمهورية تركيا منذ إعلانها. وبدبي هي نفسها التي تموّل حزب العمّال الكردستاني في سوريا وفي العراق». وينهي قره غول مقالته بالقول إن «ألف سادات بكر سيَظهر لاحقاً»، والهدف ضرب إردوغان وتركيا.

◄ وفيات ►

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره ننعي إليكم وفاة فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله المرحومة

الحاجة سعاد السيد محمد الحسن

والدتها: المرحومة بلقيس الشيخ أحمد رضا

زوجة: المرحوم العميد السيد علي إبراهيم الحسيني

ولدها: السيد إبراهيم زوجته ريما حسين الطبش

بناتها: ندى زوجة محمد عبد المجيد الزين، ديمة زوجة رفيق محمد سعيد الزين

أشقاؤها: المرحوم د.حسن، د.علي، د.حسين

شقيقاتها: المرحومة عفاف زوجة المرحوم غازي الجزائري، هيام زوجة عبد الجليل مرجان، ليلى أرملة المرحوم السيد أحمد رضا، المرحومة غادة

شقيق زوجها: المرحوم السيد محمد زوجته المرحومة ليلى كحيل

شقيقات زوجها: المرحومات علوية ومريم وبدرية

أحفادها: علي، كريم، ميلا، ثريا، هيا، ليلى

وُريت الثرى يوم الخميس الواقع في 27/5/2021 الموافق له 15 شوال 1442هـ في حسينية الشياح

ونظراً للظروف الصحية السائدة حالياً، تقبل التعازي عبر الاتصال على الأرقام التالية:

إبراهيم: 03-617181

ندى: 03-009907

ديمة: 03-351434

Email: husseinicondolences@gmail.com

الراضون بقضاء الله وقدره: آل الحسن، الحسيني، قطيش، الزين، الجزائري، مرجان، رضا، كحيل وأنسباؤهم

◄ إعلانات رسمية ►

تصحيح خطأ

ورد خطأ في جريدة الأخبار 27 أيار 2021 عدد 4349 في إعلان نقابة موظفي ومستخدمي الشركات المشغلة للقطاع الخليوي في لبنان إسم رئيس مجلس النقابة ماركعوندز و هو مارك عون

اعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة – القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لصيانة المعامل المائية الاربعة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئتا الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.

تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا – البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم الخميس الواقع فيه 10 حزيران 2021 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القاديشا

المهندس عبد الرحمن مواس

التكليف 392

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر ابو شقرا، تقدمت المستدعية البس الخوري حنا لحود بواسطة وكيلها المحامي سيمون حرقص باستدعاء سجل بالرقم 2021/51 تطلب فيه شطب اشارة دعوى انهاء وقف مقدمة لمحكمة جونيه تاريخ 60/4/12 من ليبيه يوسف حبيش عن العقار 452 والاقسام 1 و3 و4 و5 و6 و7 العقار 1445 فقفا العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مهلة الملاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية في البقاع / زحله – برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضده دبب ابراهيم المعلوف – زحله – معلقة أراضي المجهول محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المقدم من المستدعين إنعام عطاالله ذياب ورفاقها بوكالة المحاميان رشيد أنيس معلوف وسالي خليل عون المسجل لدينا برقم أساس 2019/70 تاريخ الورود 2019/11/21 والذي يطلب بموجبه: إبلاغ أمانة السجل العقاري في زحله لوضع إشارة دعوى إزالة الشيوع على صحيفة العقار رقم /2355/ من منطقة معلقة أراضي العقارية.

واعتبار العقار رقم /2355/ معلقة أراضي العقارية غير قابل للقسمة العينية عن طريق إفرازه الى حقوق مختلفة لكثرة عدد المالكين وتدوين رفض أعضاء الجهة المستدعية المالكين لـ /1490/ سهم من إنشاء أي شركة ملك مع المستدعى بوجهه.

واستطراداً الحكم بازالة الشيوع في العقار المذكور اعلاه عن طريق بيع حصة المستدعى بوجهه ديب ابراهيم المعلوف البالغة /910/ اسهم أميري مئتا الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من المزايده العلنية بعد تخمينها على أن تطبق المادة /942/ من قانون الموجبات والعقود وحصر المزايدة بين المالكين فقط.

يتم التبليغ بانقضاء مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المستدعى ضده المذكور أعلاه إتخاذه محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء ملاحظاته على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية والا يصار الى ابلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم

راغب شحادي

إعلان قضائي

بتاريخ 2021/5/27 قرر رئيس محكمة بداية صيدا القاضي الحاج علي نشر خلاصة عن الاستدعاء المقدم من البسار ابراهيم عباس والمسجل برقم 2021/1760 والذي تطلب فيه شطب إشارات الدعاوى عن العقار رقم 73 من منطقة طنبوريت العقارية، الاولى مدونة برقم يومي 1106 تاريخ 1961/7/13 دعوى مقدمة الى المحكمة المنفرد المدني في صيدا تاريخ 1961/7/4 من حنا سليمان حبيب ضد سمعان جرجس عساف وزهران يوسف عساف بموضوع تسجيل قسم من هذا العقار والثانية مسجلة برقم يومي 2109 تاريخ 1962/10/30 دعوى مقامة لدى القاضي البدائي المدني في صيدا من فهد ملحم عزيز ضد زهران يوسف عساف ورفاقه بطلب حق مرور الثالثة مسجلة برقم يومي 1419 تاريخ 1967/06/05 دعوة مقامة لحضرة القاضي المنفرد المدني في صيدا من المدعية جوليا داود حداد ضد المدعى عليهم حنا سليمان حبيب ورفاقه بموضوع رفع إشارة.

فمن له مصلحة بالاعتراض ان يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم

سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية

برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر وعضوية القاضيين جسيكا شحود وأحمد عيسى سنداً للمادة 3 من القانون 82/16. إبلاغ المستدعى ضدهم: ورثة خليل ماضي وورثة رضوان ماضي المجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: فؤاد موسى سمارة بوكالة المحامي مالك راشد بموضوع: ازالة شيوع للعقار /1029/ جديدة مرجعيون العقارية والمسجل برقم اساس 240/ش/2020 واتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة او توكيل محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم اينما وجد هذا المكتب والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر والا سيتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم

فاطمة فحص

إعلان قضائي

بتاريخ 2021/5/11 قرر رئيس الغرفة الابتدائية المدنية في النبطية القاضي المكلف أحمد مزهر عملاً بأحكام الفقرة الرابعة من المادة 512 أ.م.م. نشر خلاصة الاستدعاء المقدم من المستدعية بسكال جريس ابو صالح بوكالة المحامي جوزف زيدان سجل تحت رقم اساس 2021/60/ عقاري تاريخ 2021/5/7 والذي يطلب بموجبه شطب اشارة قيد احتياطي برقم 744 تاريخ 1981/3/21 وهو عبارة عن اعتراض مقدم لجانب حضرة القاضي المنفرد المدني في النبطية رقم 1981/118 من المعترضة مرتا ابو صالح ضد المعترض عليهم: جريس طانيوس ابو صالح ورفقاه على العقار 443/صربا وخلافه بملفه نوع الاعتراض: اعتراض على اعمال التحديد والتحرير من له مصلحة أو اعتراض بيديه خلال عشرين يوماً تلي النشر.

رئيس القلم

فاطمة فحص

فقرة حكمية

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيس المكلف أحمد مزهر المستدعى ضده: علي ابراهيم زعتر المعروف بعطوي ومجهول محل الاقامة لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2021/4/27 برقم 2021/3/ش والقاضي باعلان عدم قابلية العقار رقم /1500/ منطقة حاروف العقارية للقسمة العينية وطرحه بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح /308175000/ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن فيما بين الشركاء – تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالاستدعاء رقم مدور 115/ش/2020 والمقدمة من المستدعي: فهد عدنان علي أحمد بوكالة المحامي: أحمد معتوق.

مهلة الاستئناف 30 يوماً

رئيس القلم

فاطمة فحص

فقرة حكمية

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيس المكلف أحمد مزهر المستدعى ضده: سالم خليل حمزة ومجهولي محل الاقامة لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2021/4/27 برقم 2021/2/ش والقاضي باعلان عدم قابلية العقار رقم /293/ منطقة كفرمان العقارية للقسمة العينية وطرحه بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح /539718750/ ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن فيما بين الشركاء – تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالاستدعاء رقم مدور 135/ش/2020 والمقدم من المستدعي: فهد عدنان علي أحمد بوكالة المحامي: أحمد معتوق.

مهلة الاستئناف 30 يوماً

رئيس القلم

فاطمة فحص

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر

الى المنفذ عليهم داود شديد وحفيظة شديد ورتيبة شديد وميشال شديد ونقولا شديد من جديدة مرجعيون ومجهولي محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/77 والمتكونة بين المنفذ مصطفى حسين ابراهيم وبينكم انذاراً تنفيذياً بموضوع القرار رقم 27/ش/2019 الصادر بتاريخ 2019/3/26 عن محكمة الدرجة الاولى في النبطية والقاضي بازالة الشيوع في العقارين 125 و163/ جديدة مرجعيون وطرحهم للبيع بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح البالغ 121170 دولار أميركي بالنسبة للعقار 125 ومبلغ 362700 د.ا. بالنسبة للعقار 163 او ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الطرح وتوزيع ناتج الثمن على الشركاء بنسبة ملكية كل منهم وتضمينهم الرسوم والمصاريف كل بنسبة حصته في الملك.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار.

مأمور التنفيذ

فاطمة سلهب

إعلان عن فقدان سند تمليك بحري

طلب السادة: خليل محمد المير مواليد الميناء عام 1971 سجل 718/الميناء، مصطفى علي سلحدار مواليد الميناء عام 1960 سجل 300/الميناء وعمر محمد بهجت ضناوي مواليد النوري عام 1966 سجل 181/النوري، سند تمليك بدل عن الضائع رقم 2013/148 تاريخ 2013/6/25، لمركب الصيد المسمى «حسن – ب» رقم 1671/ط.

للمعترض مراجعة رئاسة مرفأ طرابلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.

رئيس مرفأ طرابلس

عامر بيضا

دعوة

إن محكمة صور الشرعية الجعفرية تدعو صبرين شبيب بنجك للمثول امامها نهار الاثنين في 2021/6/21 بالدعوى المقامة عليها من وسام زيدان ابو حسنه، مادة اطاعة ومساكنة اساس 2021/349 غرفة القاضي الشيخ حسن عبدالله وفي حال التخلّف يعتبر قلم هذه المحكمة المرجع الصالح لابلاغك كافة الاوراق الشرعية بما فيها الحكم القطعي.

26 أيار 2021

رئيس قلم محكمة صور الشرعية الجعفرية

محمد صالح

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلبت شادية حسن قلاوون بصفتها أحد ورثة هاجر عبدالحميد قلاوون سندات بدل ضائع للعقارات 303 و329 و738 و1078 راسنحاش.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب جوزيف ايلي متري بالوكاله عن احد ورثة غابه السبع سند بدل ضائع للعقار 1393 كوسبا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب طاني عنتر بالوكالة سند تمليك جبور طنوس اسطفان في العقار رقم 1695 عفرصغاب.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب طاني عنتر بالوكالة سند تمليك جبور طنوس اسطفان في العقار رقم 1695 عفرصغاب.

للمعترض مراجعة رئاسة مرفأ طرابلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.

رئيس مرفأ طرابلس

عامر بيضا

دعوة

إن محكمة صور الشرعية الجعفرية تدعو صبرين شبيب بنجك للمثول امامها نهار الاثنين في 2021/6/21 بالدعوى المقامة عليها من وسام زيدان ابو حسنه، مادة اطاعة ومساكنة اساس 2021/349 غرفة القاضي الشيخ حسن عبدالله وفي حال التخلّف يعتبر قلم هذه المحكمة المرجع الصالح لابلاغك كافة الاوراق الشرعية بما فيها الحكم القطعي.

26 أيار 2021

رئيس قلم محكمة صور الشرعية الجعفرية

محمد صالح

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلبت شادية حسن قلاوون بصفتها أحد ورثة هاجر عبدالحميد قلاوون سندات بدل ضائع للعقارات 303 و329 و738 و1078 راسنحاش.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب جوزيف ايلي متري بالوكاله عن احد ورثة غابه السبع سند بدل ضائع للعقار 1393 كوسبا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب طاني عنتر بالوكالة سند تمليك جبور طنوس اسطفان في العقار رقم 1695 عفرصغاب.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري

إعلان

طلب المحامي سليمان كشاشة سند تمليك بدل ضائع بحصة موكل موكله «جورج داود ابو زيد» في العقار 3778 مشغرة.

للمعترض المراجعة في مهلة 15 يوماً

أمين السجل العقاري

ربى حسن الدغيدي

إعلان صادر عن محكمة المنيه الشرعيه السنيه

الى محمد فراس احمد النبهان

بناءً للدعوى المقامه ضدك من زوجتك هبه مرعي العرجا تاريخ 2020/2/26 رقم 2021/61 بموضوع تفريق للغيبه المنقطعه يقتضي حضوركم الى محكمة المنيه الشرعيه خلال عشرين يوماً من تبلغكم وفي حال عدم حضوركم يجري بحقكم المقتضى القانوني.

رئيس قلم محكمة المنيه الشرعية

الشيخ طارق الخير

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب عصام كميل بو جوده وكيل يوسف ابراهيم كنعان مالك العقار /107/ قرنة شهوان سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب انطوان نعمه الله مكرزل مالك القسم /8 – A/ من العقار /1432/ الدكوانة سند تمليك بدل عن ضائع باسمه.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

فكر

ستيفان فايدنر: عن (تفكيك) الإسلاموفوبيا في الغرب

فراس يونس *

«ليست الإسلاموفوبيا بالظاهرة الجديدة في أوروبا، وبالإمكان تتبّع جذورها التاريخية إلى القرون الوسطى، لكن نوع العداء للإسلام في أوروبا اليوم هو ظاهرة جديدة نسبياً وخصوصاً في ألمانيا». هذا ما يفتتح به المستعرب الألماني ستيفان فايدنر (1967) كتابه «خطاب ضد الإسلاموفوبيا في ألمانيا والغرب. مناهضة بيغيدا» (2016) الذي لم تصدر عنه ردود فعل ثقافية ونقدية يستحقّها من الاهتمام وتسليط الضوء على محاور وأفكار الكتاب المتضمنة آنذاك. إن إضاءة متجدّدة على محاور الكتاب، من شأنها توجيه النقاش العام إلى فهم السياق التاريخي في لعبة العداء المستعر ودوافعها الأيديولوجية والسياسية. يؤكد فايدنر أن الظاهرة موجودة في تجلياتها العدائية والعنصرية للأجانب، ولم يكن ذلك من خلال التمييز بين مهاجرين مسلمين ومهاجرين غير مسلمين، قادمين من جنوب أو شرق أوروبا (كان للمهاجرين الطليان في ألمانيا في الستينات والسبعينات سمعة أسوأ من سمعة المهاجرين المسلمين). ورغم أن أغلب العمال المهاجرين أتوا من تركيا، إلا أنه تم النظر إليهم كمهاجرين فقط لا كمسلمين، وكان ينظر إلى الإسلام كظاهرة تاريخية مضى عليها الزمن. ودُرّست اللغة العربية في الجامعات الألمانية كلغة ميتة. وفي إطار هذه العلاقة المجردة بالإسلام، كان هناك تقدير كبير للإسلام عند شعراء كبار أمثال غوته أو ريكرت أو هايني وآخرين في الحقبة الرومانسية، ولا يزال جزء كبير من المثقفين الألمان يمتلكون صورة إيجابية بفضل هؤلاء الشعراء عن الإسلام كثقافة مجردة، وتاريخية في آن. وهو ما يوضح أيضاً لماذا يقدّر عدد كبير من الألمان الإسلام كثقافة تاريخية، ولكنهم يرفضون - عملياً - المهاجرين من أصول إسلامية، كما يرفضون الإسلام المعاصر.

يقترب عدد المسلمين في ألمانيا من أربعة ملايين أي ما يقرب من خمسة في المئة من الشعب الألماني، أغلبهم من أصول مهاجرة، مع ندرة الألمان الأصليين المسلمين، وأغلب المهاجرين المسلمين يحملون الجنسية الألمانية ويعيشون منذ جيلين أو ثلاثة في ألمانيا. يتفاوت اندماجهم وفق ما يتعلق بمستواهم الدراسي، وبطبقتهم الاجتماعية. بعضهم يشغل مواقع مهمة في الإعلام ومؤسسات الحكومة، وزعامة أحزاب، لكنّ كثيرين منهم يعيشون في أسفل السلم الاجتماعي ويضطرون لطلب المساعدات.

أغلبية المسلمين الذين جاؤوا إلى ألمانيا لم يعودوا من حيث أتوا، رفضه لـ«بيغيدا» سيظل سطحياً ورخيصاً، إذا لم يعمد إلى تشريح الأيديولوجيات والآراء والأحقاد التي تقف وراء هذه الحركة.

يندرج في ذلك أيضاً ما يسمى «نقد الإسلام» الذي يذهب بعيداً في تصوراته الأسطورية لمواجهة أسلمة الغرب. وتكمن المفارقة في أنّ فاعلين أبعد ما يكونون عن العنصرية ينشرونها في اللاوعي الجمعي. ويعزّزها توظيف أيديولوجي لمواقف نقدية تصدر من العالم الإسلامي حيال العنف والإرهاب الصادر من جماعات إسلامية، وعن «غزو» الحروب الأهلية في سوريا والعراق وليبيا، وما نتج من ذلك من حركات لجوء في نشوء الحركة. وفق فايدنر، فإن الحافز الأول والأهم بالنسبة إلى المحتجين هو الخوف من التحولات السياسية، والخوف على الوضع الاجتماعي المرفّه، والضغط على الحزب المسيحي الديموقراطي المحافظ أن يصون طابعه المحافظ عوضاً عن السياسة الليبرالية التي ينتهجها واعتبار ألمانيا بلداً للهجرة.

لم تتوقف الاحتجاجات في شرق ألمانيا بل تعدّتها إلى غربها، مع سيل جارف من النشاط الإعلامي المتعدّد الأوجه المناهض للإسلام والمسلمين، لكن الأكثر حسماً في هذا السياق وهذا هو الموضوع الحقيقي لكتاب ستيفان فايدنر، أن الكثير من الأفكار التي تروّج لها «بيغيدا» ليست خاصة بها، بل منتشرة لدى قطاعات عريضة من الشعب الألماني، وفي الإعلام والسياسة والنخب قبل ظهور «بيغيدا». يبدو خفوت بيغيدا بعد عربدتها في الشارع لأسابيع بين 2014 و2015 عائداً ليس فقط للخلافات الداخلية في الحركة وأجندتها غير الواضحة، بل للمظاهرات المنددة بها ونأي الأحزاب الألمانية في البرلمان، ووسائل الإعلام الجدية بنفسها، عن برنامج الحركة. بدا حينها أن المجتمع المدني الألماني يقف ضد المدّ اليميني، وضد الإرهاب باسم الدين.

يصرّ فايدنر أن من يريد أن يقف بجدية ضد «بيغيدا» ينبغي أن يقف ضد الأيديولوجيا التي تقف وراءها. تلك الأيديولوجيا يأصولها «الاستشراقية» التي فكّك إدوارد سعيد بناها الداخلية عوضاً عن مزاعمها التخيّلية عن شرق «مصطنع».

يؤكد فايدنر أنه ينبغي أن نحلّل الحجج التي تقوم عليها هذه الأيديولوجيا، ونقد الصورة السائدة عن الإسلام في النظام العالمي النيوليبرالي كما في العالم الإسلامي، حيث يتطور الإسلام الراديكالي نقيضاً للغرب كما هي الحال لدى داعش وأخواته، وهو ما يعتبره «رداً ألمانياً على النزعات المعادية للإسلام، ليس في ألمانيا فحسب ولكن في أوروبا وسائر العالم أيضاً». ويتوجّب أن يُعاد النظر جذرياً في التصورات الراسخة عن العالم، لأنه لا يكفي الإعلان عن رفض بيغيدا وللتصورات العنصرية، بل للأزلا الوخيمة التي ارتكبتها مجموعة من النازيين الجدد (الخلية اليمينية المتطرفة). لقد تم اقتراف كل ما سبق من جرائم باسم الأغلبية.

يشير فايدنر إلى أن إعلان الرأي العام

> **الإسلام لا يقلّ تنوعاً عن المسيحية، فالوهابية السعودية، تختلف كثيراً عن الإسلام الصوفي في المغرب**

الأعيب شد العصب الأيديولوجي حيال تهديد محتمل.

يبدو واضحاً أن الإسلام أضحى مجالاً لإسقاطات من الرؤى والمشاعر، تقف خلفها أسباب مغايرة تماماً، فاضحى على قائمة المشكلات الكبرى على المستوى الدولي، إلى جانب مشكلتي التحول المناخي والأزمة الاقتصادية. إن اجتماع هذه المشاكل برأي فايدنر في المراكز الثلاثة الأولى ليس محض مصادفة، فهي تشكل ثالوثاً تقليدياً تنتمي لمجالات الطبيعة والاقتصاد والثقافة، ويُنظر إليها كتحولات خطيرة تهدّد حياة الإنسان، تستدعي ضرورة تسريع عملية التدخل الكفيلة بالوقوف ضد الأخطار المحتملة. لكن حين يحسم الخيار لصالح التدخل (وغالباً ما يكون عسكرياً)، لا يسفر عن تحسّن في الوضع السياسي، ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الهدف من تلك التحركات هو إثبات القدرة على الفعل أكثر منه الرغبة في حل المشكلات القائمة. ويظهر الوضع بشكل يبعث على الإحباط حين يتم ربط الاستياء من الإسلام ومخاطره المحتملة التي يمكن تعدادها بكل بساطة في: مخاطر الإرهاب، وهجرة يصعب التحكم فيها، وانعدام الاستقرار السياسي في الدول الإسلامية، والتبعية لبترول الشرق الأوسط، والحرب التي تسبب الأمبركيون وحلفاؤهم الأوروبيون في اندلاعها في أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى مشاكل ذات طابع ثقافي، لها علاقة بأزمة الهوية التي يعاني منها العديد من المسلمين وغالباً ما تنتهي إلى تشدّد دوغمائي وتطرف ديني. إنها مشكلات جدية في نظر فايدنر، لكنها لا تملك طبيعة واحدة، ولا يرتبط بالضرورة بعضها ببعض، ولا يمكن ردّها ببساطة إلى الإسلام بحد ذاته. إن السبب الرئيس الذي يقف خلف الأزمة، بل خلف انهيار الحياة الدينية أيضاً هو الوضع السياسي، والاقتصادي في العالم الإسلامي. هذا إذا لم نذهب كما فعل عالم الإسلاميات توماس باور إلى مسؤولية الغرب أيضاً عن انكماش الفكر الديني في الإسلام منذ القرن التاسع عشر، عوضاً عن البحث في أصول مشاكل المسلمين وربطها بالنبي وبـ «الأسس السيئة» للإسلام، وهي رؤية تقوم على تصور ساذج عن إسلام واحد. فالإسلام حسب فايدنر لا يقل تنوعاً عن المسيحية، فالانجيلي الأميركي لا يجمعه الكثير بالكاثوليكي الألماني. كما أن الوهابية القادمة من السعودية، تختلف كثيراً عن الإسلام الصوفي في المغرب، أو عن المذهب الشيعي، فضلاً عن الاختلافات داخل البلد نفسه. فالكمالي - نسبة إلى أتاتورك - والعلوي والكردي والسني كلهم مسلمون أتراك، لكن رؤاهم إلى العالم شديدة الاختلاف إلى درجة يمكن أن تحمل معها خطر نشوب صراعات.

هؤلاء الذين ينكرون هذه الاختلافات القائمة بين المسلمين، ينسبون إلى الإسلام قوة سحرية كأنه ليس له إلا صيغة واحدة وفهم واحد ويغفلون التنوع الكبير للعالم الإسلامي. تفكير مماثل يختزل الواقع المعقّد للعالم الإسلامي في صيغة بسيطة، ويسمح لنفسه بإسقاط كل المشاكل الممكنة أياً كان مصدرها على الإسلام وربطها به. من هنا «جاذبيته» الظاهرية. وبالنظر إلى هذا الكم من الإشكاليات التي يتم ربطها بشكل سطحي بالإسلام، ليس مستغرباً أن يوفر هذا الدين من جهته مجال إسقاط لمشاكل الغرب عليه. إسقاطات سنجدها على الأرجح عندنا (وفق فايدنر) وليس في الإسلام.

بناء على هذه المقاربة التي يعتمدها ستيفان فايدنر، فإن هذه التعميمات لا تساعدنا كثيراً. مواجهة الإرهاب الإسلامي تتطلب نهجاً مختلفاً عن ذلك الذي سعى إلى تكوين «غيتوات» للمهاجرين وما صاحبه من ضعف في عملية اندماجهم. إن المشكلتين معاً - الإرهاب وفشل عملية الاندماج - ترتبطان بأسباب أخرى لا علاقة لها بالدين الإسلامي، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان كل المسلمين إرهابيين وعاجزين عن الاندماج. والإرهاب الإسلامي شأن أي إرهاب آخر مشكلة سياسية بالأساس، في حين أن فشل الاندماج مشكلة اجتماعية.

يدرك ستيفان فايدنر أهمية النقاش العام في دوائر الثقافة والإعلام في ألمانيا وأوروبا عموماً، كونه يتعلق «بنا وبتصوراتنا لذاتنا» قبل أي شيء. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى مرآة فبدونها لن نتمكن من رؤية أنفسنا بالمعنى الثقافي بشكل كامل. كما لا يمكننا أن نرى كل جسدنا بدون مرآة، ولم نعدم يوماً هذه المرايا التي عبرها ندرك حقيقتنا الثقافية وهذا يتطلب رفض الصورة السلبية التي كوّنها الأوروبيون والألمان عن الإسلام، ووضع المشكلات في نصابها الحقيقي كي يتسنى حلها بعيداً عن شيطنة «الآخر» وإسقاط المخاوف والإحباطات وفقاً لمبدأ «كبش الفداء» الكلاسيكي على أقلية مجتمعية.

إن التركيز المفرط على الإسلام استغلال لقضية ثقافية يسهل التعامل معها من أجل تناسي القضايا الصعبة، تلك القضايا المتعلقة بالاقتصاد والسياسة البيئية.

من جهة أخرى، فتوجيه الأنظار إلى القضية الثقافية يمثّل دليلاً على عودة المكبوت: وأعني معرفة أنه بدون تحول ثقافي، أي التحول على مستوى القيم وتصورات العالم، لن نستطيع التعامل بعقلانية مع مشاكلنا الاقتصادية وتلك التي لها علاقة بالسياسة البيئية، نأهيك بتجاوزها أو حلها بطريقة مناسبة. «للأسف لا يعمد إلا القليلون فقط إلى النظر إلى الإسلام كعنصر إغناء لثقافتنا» هذا ما يؤكده فايدنر دوماً.

* كاتب سوري

أكد فايدنر أنه ينبغي نقد الصورة السائدة عن الإسلام في النظام العالمي النيوليبرالي

وقفة

عودة إلى رفضه «جائزة الشيخ زايد»

هابرماس بوصفه حالة استثناء كاشفة

محسن المحمد

يُمثّل موقف الفيلسوف يورغن هابرماس الرافض لـ «جائزة الشيخ زايد» حالة استثناء تكشف الواقع الثقافي العربي العام، وتسلط الضوء على بؤسه وانحطاطه. ألم يقُل الفيلسوف كيركغارد مرة: «إذا أردنا أن ندرس الحالة العامة بشكل صحيح، يكفي أن نبحث عن استثناء حقيقي، إنه يسلّط على كلّ شيء ضوءاً أشدّ سُطوعاً من العام» (1).

أين يكمن الاستثناء؟ جرى العمل منذ ظهور الطفرة النفطية على بناء علاقة متينة بين المثقف العربي وسلطات الخليج، أي بين المثقف من جهة والأمير/ الشيخ/ الملك من جهة أخرى. مُدّت الجسور بين الطرفين، تخلّلتها صعوبات، وخاصة في حقبة صعود حركة التحرر العربية. لكن مع انحسار هذه الحركة وسقوط التجربة الاشتراكية، غدت العملية أسهل، لا سيما بعد التأزيم والتخلّع الذي أصاب أهم الدول العربية إثر توظيف الانتفاضات العربية من قبل المراكز الرأسمالية التي استخدمت جيوبها الوظيفية، وفي مقدمتها السلطات المسيطرة في الخليج العربي لخدمة مشروعها في ترسيخ التبعية وتعميق التخلع لاستمرار النهب.

هكذا أصبحت المؤسسات الثقافية والإعلامية الممولة من سلطات الخليج العربي تتنافس على استقطاب المثقفين، واستطاعت بالفعل أن تكسب في مراكزها ومؤسساتها أهم المفكرين والباحثين العرب، فحقّقت نجاحاً مبهراً، بدليل أنك تشعر عندما تقرأ كل ذلك ممتلك أساساً من العائلة - الطبقة» (3). ويتابع مفسراً غياب الرفض الشعبي في دول الخليج لسلطاتها التابعة بسببين: «القمع... والحيلولة دون إنتاج آليات تعبير سياسية مدنية عن الرفض، والسبب الثاني: الثروة الطائلة التي تنعكس بهذا الشكل أو ذاك على مجموع السكان قليلي العدد». (4) وفي السياق ذاته، يتابع برقاوي الدمشقي، بعبارات واضحة التناقض مع نص برقاوي المقيم في دبي، ويكتب مميزاً بين نمطين من الدول العربية: «دول ما زالت في أقصى درجات التبعية وفاقدة للسيادة الوطنية كدول الخليج، ودول تسعى إلى تأكيد سيادتها الوطنية كالعراق ومصر وسوريا» (5). لنقارن عزيزي القارئ الاقتباس الأخير مع ما كتبه في رده الذي يهاجم فيه رفض يورغن هابرماس الاستثنائي، يكتب برقاوي نسخة دبي: «فالإمارات العربية انتقلت من بنية قديمة إلى بنية جديدة وليس العكس كما في الدولة التسلطية النكوصية التي قطعت مع البنى الحداثوية الوليدة، وأعادت المجتمعات إلى البنى التسلطية» (6).

يبدو أن تحولاً قد جرى خلال السنوات التي فصلت بين النصين (نص دمشق ونص دبي) ونحن العرب لا نعلم به. فقد تحولت دولة الإمارات - ربما بقدرة ربانية - في ذهن الدكتور برقاوي من الاقتصاد الريعي التابع إلى الاقتصاد المستقل الحديث وتجاوزت البنية المتخلفة التابعة لتدخل بنية الحداثة.

لا يكتفي برقاوي نسخة دبي في هجومه على هابرماس بالدفاع عن واحدة من أعتى السلطات العربية رجعية، بل يستخدم مقولات ماركس في دفاعه المتهافت محدداً أن دخول الإمبريالية (طور الاحتكار وانقسام العالم إلى مراكز وأطراف تابعة لها) وذلك مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالتالي لا يمكن لأي دولة عربية طرفية رأسمالية تابعة ضمن هذا الشرط التاريخي أن تنتقل إلى بنية الحداثة الحقيقية من دون قطع التبعية مع المركز الرأسمالي الإمبريالي. ومن ثم أين هي منجزات الحداثة التي يراها برقاوي في مشيخة الإمارات التي تنسجم (على حد تعبير برقاوي نسخة دبي) مع منجزات الحداثة التي يدافع عنها يورغن هابرماس؟ ربما يقصد ناطحات السحاب وبرج خليفة

ايت هي منجزات الحداثة في مشيخة الإمارات التي «تنسجم» مع منجزات الحداثة التي يدافع عنها يورغن هابرماس؟

الحداثة له شروطه التاريخية لكي يثبت فرادة تجربة الإمارات في دخول بنية الحداثة بعيداً من أوروبا-مركزية هابرماس، يكتب: «لقد أشار ماركس... إلى أن أي تشكيلة اجتماعية جديدة لا يمكن أن تنتصر إلا إذا نمت في أحشاء التشكيلة القديمة» (7). يغيّب برقاوي بشكل مقصود التصور المادي للتاريخ السائد في معظم كتاباته الدمشقية والذي يقرأ نص ماركس السابق في ضوء انحطاط الطبقة البرجوازية منذ عام 1848 كما أكد ماركس في كتاباته التحليلية لثورة 1848 في فرنسا، وفي فضاء دخول الرأسمالية طور

> **نحن لم نشهد منذ زمن طويل فعل رفض لعملية الاستقطاب البترودولاري**

أو مدينة دبي بوصفها أكبر مركز لغسيل الأموال، أو العلاقات القبلية والعشائرية، أو القواعد العسكرية الأميركية، أو الثقافة الرجعية المستحضرة من التراث لمفاهيم ومرجعيات تخدم سيطرة هذه العائلة - الطبقة على حد تعبير برقاوي نسخة دمشق... والله أعلم. (لا بد من التأكيد في هذا السياق على ضرورة رصد النزعات الإمبريالية الثقافية أو الأورو-مركزية في الأطروحات الفلسفية الغربية، ولكن خارج سياق الدفاع عن الطبقة البرجوازية التابعة المسيطرة في العالم العربي.)

بعد تفكيك أحد أهم الردود على رفض هابرماس الاستثنائي لتناقش مسألة القبول والرفض للجوائز الممولة من سلطات رجعية ومتخلفة وتابعة والتي هي بالمقام الأول مسألة إتيقية سياسية. قبول مفكر جائزة من هذا النوع لا يقتضي بالضرورة انسجام نصوصه ونتاجه مع من يقف خلف هذه الجائزة، ولكن على الأقل يضطر المفكر والباحث حينئذ إلى أن يصبح أكثر ليونة وتنازلاً أمام السلطة التي تمول هذه الجائزة. اليس هذا هو حال المفكر العربي الكبير عبد الله العروي الذي قبل «جائزة الشيخ زايد» في عام 2017، فوضعه هذا القبول أمام مشكلة مفادها عدم الاتساق بين فكره وفكر القائمين على الجائزة على أقل تقدير؟ ومن ثم هل يمكن للعروي (إذا تكلمنا بمصطلحاته) بعد قبوله هذا أن يتهم دولة الإمارات وسلطتها بالمساهمة الفعالة في التأخر التاريخي العربي وفي نشر الوعي المشيخي؟ إذا كانت تلك هي حدود مشكلة قبول العروي للجائزة، فإن نصوص غيره من النخب الفكرية التي حصلت على «جائزة الشيخ زايد» كانت في المقابل منسجمة مع القائمين على الجائزة من الناحية السياسية. فالمفكر محمد شحرور - الحاصل على «جائزة الشيخ زايد للتنمية وبناء الدولة» عام 2017 - لا يفوت فرصة إلا ويذكّر القارئ لنصوصه بالأدوار التاريخية للشيخ زايد بن سلطان والملك عبد العزيز آل سعود وأنور السادات في حين يعدّ عبد الناصر وماو تسي تونغ وستالين رموزاً للطغيان والاستبداد. كما أنه بطريقة طريفة يعطي الشرعية لسلطات دول الخليج العربي ويسقطها عن بقية الدول العربية، مع أن هذه الدول الخليجية بالجملة تتناقض كلياً مع نموذجه الليبرالي المستعار من النصوص التبسيطية عن فلاسفة العقد الاجتماعي (8).

فالمشكلة تكمن في نهاية التحليل في القبول وليس في الرفض، وإن جاء هذا الأخير بعد قبول أولي. فرفض هابرماس جاء بناء على خلفيات تخدم المشروع الثقافي النقدي الاجتماعي التغييري. وإذا عدنا إلى قائمة أسماء الفائزين بجائزة الشيخ زايد، نكتشف أهمية رفض الفيلسوف الألماني للجائزة حيث سنجد شخصيات تفتقد إلى التكوين الثقافي الحقيقي (مثل: عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عام 2014، ومحمد بن راشد آل مكتوم عام 2015). أمر يجعلنا ندرك أن هذه المؤسسة ليست معنية بالثقافة إلا كغطاء لمشروع سياسي غايته استقطاب المثقفين لتعليل دورهم في معارضة الواقع السياسي الاجتماعي والثقافي القائم.

أحدث الرفض الاستثنائي للفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس إرباكاً واضحاً في سيطرة المؤسسات الثقافية المدعومة من سلطات الخليج العربي. وإذا جمعنا رفض هابرماس الاستثنائي لـ «جائزة الشيخ زايد للكتاب» (رفض الاستبداد) مع رفض الروائي المصري صنع الله إبراهيم لـ «جائزة ملتقى القاهرة للإبداع الروائي العربي» عام 2003 (رفض للاستبداد والتبعية) مع انسحاب الشاعر المغربي محمد بنيس من «الهيئة العلمية لجائزة الشيخ زايد للكتاب» احتجاجاً على اتفاقية التطبيع (رفض التصهين)، عندها نحصل على جبهة إتيقية مقاومة متكاملة.

المراجع:

1- أغامبين، جورجيو. المنبوذ – السلطة السيادية والحياة العارية، ترجمة عبد العزيز العيادي، منشورات الجمل، بيروت، ص 32، 33.
2- برقاوي، أحمد. أكثر من عتاب إلى هابرماس. 2021. http://hattpost.com
3- برقاوي، أحمد. دفاعاً عن الأمة والمستقبل. دار الأهالي، دمشق، 1999، ص 170.
4- المرجع السابق، ص 170.
5- المرجع السابق، ص 168.
6- برقاوي، أحمد. أكثر من عتاب إلى هابرماس.
7- المرجع السابق.
8- انظر: شحرور، محمد. الدين والسلطة، دار الساقي، بيروت، 2014، ص 361، 409، 410، 438، 439.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 28 أيار 2021 العدد 4350

صورة وخبر

لغاية 30 أيلول (سبتمبر) 2021، يواصل معرض Uderzo, comme une potion magique (أوديرزو، مثل جرعة سحرية) استقبال الزوّار في متحف مايّول الباريسي. إنّه أوّل حدث من نوعه مخصّص للرسّام الفرنسي الراحل ألبير أوديرزو (1927 ــ 2020) الذي تشارك مع رينيه غوسيني إطلاق شخصيتَيْ «أستريكس» و«أوبيليكس» الكرتونيّتين الشهيرتين. إذ يستعيد 300 عمل أصلي منوّعة الأنماط ووثائق شخصية وغيرها. (بيرتران غاي ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

خُذْكَ إليك!...

إنْ كنتَ عدوّاً صالحاً
فخذْ عنّي تَحَنُّنَك، وبراءةَ عينيكَ، وضوضاءَ
ظنونِكَ وصلواتِكْ
وَ أعفِني مِن ضرائبِ غفرانِكَ وآلامِ محبّتِك!
إنْ كنتَ عدوّاً صالحاً بحقّ
فَخُذْكَ إلى أبعدِ ما تستطيع.
خُذكَ بعيداً بعيداً وأبعد!
خُذْكَ إلى رحمةِ نفسِكَ ودِيارِ نفسِكَ وظلماتِ
نفسِكَ، وَ... أَعتِقْني!
إنْ كنت...

مَلَك...

أمّا وقد مَلَلتُ وتَعِبَ قلبي:
كلُّ ما أرجوهُ في هذه الساعةِ المتأخّرةِ مِن ليلِ
العالم
أنْ أُضرمَ النارَ في هذه الزَريبةِ المباركة
وأَتَرَقّبَ حدوثَ «جهنّم».

هيثم حسين: عن الهجرة والأمان

ضمن سلسلة «حوارات حول الأدب»، تدعو «اتجاهات ـ ثقافة مستقلة»، في 2 حزيران (يونيو) المقبل، إلى حضور الجلسة الثالثة مع الكاتب والناقد السوري هيثم حسين (الصورة) لمناقشة روايته «قد لا يبقى أحد» (دار ممدوح عدوان ـ 2018)، على أن تحاوره منصورة عزّ الدين. في ثلاثينيات القرن الماضي، عاشت أغاثا كريستي مع زوجها في مدينة عامودا السورية وكتبت «تعال قل لي كيف تعيش». بعد أقل من قرن، نزح حسين من عامودا إلى دمشق ومنها إلى دبي وبيروت والقاهرة وإسطنبول، وصولاً إلى لندن حيث كتب روايته مجيباً كريستي، ومصوّراً مفارقات من رحلته للبحث عن ملاذ آمن.

لقاء مع هيثم حسين: الأربعاء 2 حزيران ـ الساعة السابعة مساءً ـ «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا) وصفحة «اتجاهات ـ ثقافة مستقلة» على فايسبوك

باسكال وروى: «مسارات» فنية ـ ثقافية

«مسارات» (Itinérance)، هو عنوان التجهيز الجديد الذي يجمع الباحثة اللبنانية باسكال فغالي (الصورة) والفنانة روى فيليبس الجديد الذي سيُعرض بين 3 و13 حزيران (يونيو) المقبل في بدارو، في منزل عائلة فغالي الذي كان نقطة انطلاق مهرجان «أيلول» الذي أقيم بين عامي 1997 و2001. في هذا المكان، تجمّعت كمية كبيرة من المستندات المكتوبة والمسموعة والبصرية، المرتبطة بالحدث وبمسار فغالي الفنّي والثقافي الخاص. بعد 20 عاماً، ستعيد فيليبس تقديم هذه المحفوظات من منظورها الخاص في المنزل نفسه، ناقلةً الإرث الذي خلّفه المهرجان من خلال التفاعل مع تجربة فغالي الأحدث عهداً.

«مسارات»: من الخميس 3 إلى الأحد 13 حزيران ـ منزل عائلة باسكال فغالي (بدارو ـ بيروت).

«رواسي فلسطين»: مهرجان إلكتروني «على طريق القدس»

للعام الثاني على التوالي، نظّمت مؤسسة «رواسي فلسطين للثقافة والفنون والإعلام» و«الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين»، المهرجان الدولي السّابع للفن التشكيلي المعاصر «على طريق القدس»، عبر تقنية البثّ المباشر على فايسبوك. تزامن الحدث مع العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزّة، وجاء في مناسبة الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة، تحت شعار «القدس بوصلة الأحرار».
يُعدّ المهرجان أضخم تظاهرة رقميّة فنيّة دوليّة تهدف إلى إثراء الحركة الفنيّة التشكيليّة المناصرة للقضيّة الفلسطينيّة، وقد شارك فيه هذا العام 350 فناناً تشكيلياً من فلسطين و25 دولة عربية وإسلامية أخرى. علماً بأنّ «رواسي فلسطين» مؤسسة ثقافيّة . إعلاميّة . فنيّة، تتخذ من قطاع غزة مقرّاً لها، تأسّست في أواخر عام 2013، وتسعى إلى تفعيل وتطوير الحركة الثقافيّة والفنيّة الفلسطينيّة، إلى جانب تقديم إعلام وطني مقاوم يهتمّ بكلّ ما يرتبط بالحق الفلسطيني.
(رابط الفعالية متوافر على موقعنا)

«تجلّي صوفي»: عودة إلى الحمرا

في الرابع من حزيران (يونيو) المقبل، تضرب «تجلّي صوفي» موعداً جديداً مع الجمهور في «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). في الحفلة المرتقبة، تأخذ الفرقة الحاضرين في رحلة إلى زمن الفن الشرقي الأصيل، مقدّمةً جرعة من المتعة والترفيه في ظلّ الأوضاع المتردية على الأصعدة كافة. تتألّف «تجلّي صوفي» من فنانين يملك كلّ منهم خبرة لا تقلّ عن عشر سنوات، وهم: زكريا العمر (غناء وعود)، طارق بشاشة (الصورة ـ كلارينيت) وعبّودة جطل (إيقاع). تأتي هذه السهرة بعدما استأنف «مترو المدينة» العروض الفنية المنوّعة بعد فترة الإغلاق التي فرضتها الأزمة الصحية.

حفلة «تجلّي صوفي»: الجمعة 4 حزيران ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت).
للاستعلام: 76/309363